



قياس أثر الدين العام الخارجى على التنمية المستدامة بالتطبيق على الاقتصاد المصري

إعداد

وفاء محمد سلمان

خيرية عبدالفتاح عبدالعزيز

أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة

أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة

جامعة الزقازيق

جامعة الزقازيق

wafaasalman1964@yahoo.com

ecoegy.77077@yahoo.com

أحمد محمد عبدالوهاب محمود عصفور

مدرس مساعد بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الزقازيق

ahmedasfour1319@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السادس والأربعون - العدد الثالث يوليه 2024

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eq/>

المستخلص:

تتاول هذا البحث دراسة وتحليل تطور الدين العام الخارجي المصري، ومؤشراته المختلفة، خلال الفترة (2020/1990)، وبيان هل تجاوز الإقتصاد المصري حد الأمان أم لا، كذلك دراسة مفهوم التنمية المستدامة، وخصائصها وأهدافها. وتحديد مدي مساهمة القروض الخارجية في تمويل عمليات التنمية في مصر، وإنهاءً بقياس أثر الدين الخارجي علي التنمية المستدامة، حيث تمثلت منهجية التحليل القياسي في تطبيق اختبار التكامل المشترك، وذلك باستخدام منهج اختبار الحدود والمبني علي استخدام الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة عكسية بين تزايد الدين الخارجي والتنمية المستدامة، وهذه العلاقة العكسية تعني أن تزايد الدين الخارجي لا يخلق زيادات حقيقية في مكونات معادلة الإدخار الحقيقي، حيث يعد عامل تسرب وتناقص للموارد المتاحة أمام الإقتصاد في سعيه نحو تحقيق التنمية المستدامة. وذلك ربما بفعل تزايد مدفوعات خدمة الدين الخارجي سنوياً في حين أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين القروض الخارجية متعددة الأطراف والتنمية المستدامة، وهذه العلاقة الإيجابية تعني أن القروض الخارجية متعددة الأطراف تخلق زيادات حقيقية في مكونات معادلة الإدخار الحقيقي، حيث تعد عامل حقن وزيادة للموارد المتاحة أمام الإقتصاد في سعيه نحو تحقيق التنمية المستدامة. حيث تُمنح هذه القروض في الأساس للأغراض التنموية وعلاج المشكلات الاقتصادية المختلفة.

الكلمات الرئيسية: الدين العام الخارجي، تطور حجم الدين العام الخارجي، مؤشرات الدين العام الخارجي، التنمية المستدامة.

1- مقدمة:

تعد التنمية المستدامة ذات مكانة بارزة منذ التسعينيات من القرن العشرين، حيث بدأ العمل علي تنفيذ أهدافها والمندرجة تحت استراتيجية التنمية المستدامة 2030 للأمم المتحدة، والتي اعتمدها المنظمات الدولية في سبتمبر 2015، حيث تعمل كافة بلدان العالم خلال السنوات الخمس عشرة التالية لعام 2015 علي تحقيق هذه الأهداف⁽¹⁾.

وتسعي التنمية المستدامة إلي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وهي سبعة عشر هدفاً، يعد الحد من الفقر أحد هذه الأهداف، حيث تري أن الحد من الفقر يجب أن يسير بجانب الإستراتيجيات التي تتبني النمو، والتي تتناول مجموعة من الإحتياجات الإجتماعية أبرزها التعليم والصحة وتوفير فرص العمل، كذلك حماية البيئة والتصدي لتغيرات المناخ⁽²⁾.

ومن بين أهم أهداف إستراتيجية التنمية الإقتصادية المستدامة المنشود تحقيقها في مصر حتي عام 2030 تحقيق إستقرار الإقتصاد الكلي، والذي يتضمن "خفض نسبة الدين العام إلي الناتج المحلي الإجمالي، وخفض نسبة العجز الكلي إلي الناتج المحلي الإجمالي، والحفاظ علي إستقرار مستوي الأسعار"⁽³⁾.

ويعد الإذخار المحلي أهم مصادر تمويل التنمية الإقتصادية، كذلك الإيرادات الضريبية، والاستثمار المحلي والأجنبي، والإقتراض الخارجي والمساعدات الإنمائية التنموية وغيرها، ولكن في ظل إنخفاض حجم الإذخار المحلي اللازم لتمويل التنمية خاصة بالنسبة للدول النامية فقد لجأت تلك الدول إلي الإقتراض الخارجي، بغية تغطية فجوة الموارد المحلية، وبناءً عليه لجأت الكثير من تلك الدول إلي الإقتراض الخارجي وبشكل مفرط خاصة في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حتي أصبح الإقتراض الخارجي عند أغلب تلك الدول بديلاً عن جهد الإذخار، كما أن هذه التدفقات والتي كان يُنظر لها في هذين العقدين علي أنها مضمونة لدفع عجلة التنمية، أصبحت اليوم تشكل عبئاً علي اقتصادات تلك الدول، حيث أن الاستفادة من الدين ترتبط بكيفية إستخدامه، ومدى النجاح في مواجهة خدمة هذا الدين عند الاستحقاق.

وبالنسبة لمصر، فقد شهدت تطوراً ملحوظاً في حجم الدين الخارجي، إذ تضاعف حجم الدين الخارجي أكثر من مرتين خلال الفترة (2020/1991)، وذلك في ظل تواضع حصيلة النقد الأجنبي من مصادره المعتادة

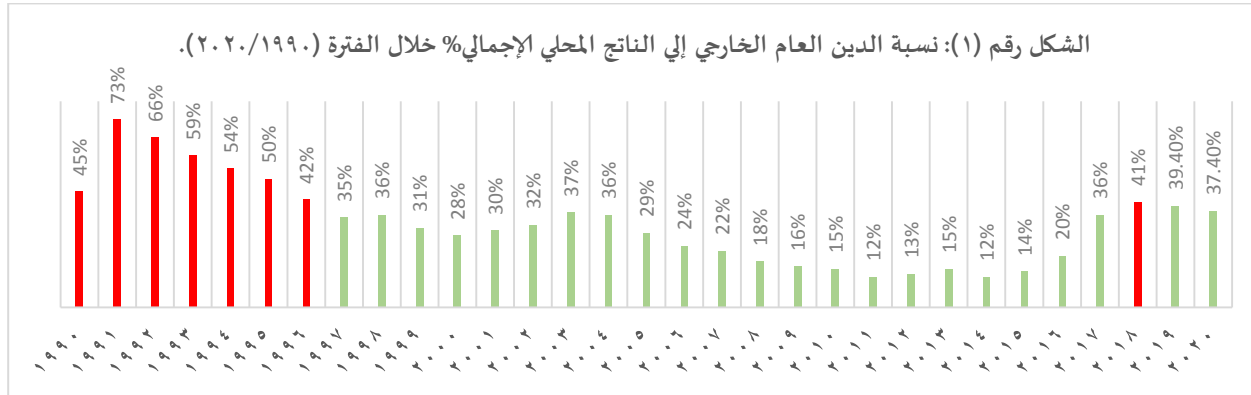
(1) استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 2015، ص2.
(2) الأمم المتحدة: الجمعية العامة: تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الدورة السبعون، 2015، ص 1.
(3) إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 2016، ص26.

كتحويلات العاملين بالخارج وإيرادات قطاع السياحة وانخفاض حصيلة الصادرات وإيرادات قناة السويس، وهو ما يستدعي الوقوف على أثر هذا الدين على عملية التنمية المستدامة، وإمكانية تحقيق أهدافها في مصر.

1-1: مشكلة البحث :

في ظل سعي الاقتصاد المصري نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، تظهر مشكلة الدين الخارجي، ففي ظل تضائل موارد النقد الأجنبي، لجأت مصر من أجل تحقيق عملية التنمية المستدامة إلي مصادر التمويل الأجنبي وخاصة الاقتراض الخارجي، وقد يصاحب هذا التوجه العديد من الآثار السلبية في حالة تفاقم حجم الدين؛ وبالتالي لابد من تقييم جدوى هذه القروض على التنمية، خاصة مع تدني مستوي معظم مؤشرات الدين الخارجي المصري*، ويعد أبرز هذه المؤشرات مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾ وهو أهم مؤشرات تقييم قدرة الاقتصاد على السداد، فحسب المادة رقم 30 من قانون الدين العام رقم 24 لسنة 2005، "أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين الخارجي في أي وقت من الأوقات على 40% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن خلال الشكل رقم (1) يتضح أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت حد الأمان خلال الفترة (1996/1990) حيث بلغت في المتوسط نحو 55.57%، ثم بلغت نحو 28% خلال الفترة (2009/1997)، ثم بلغت نحو 19% خلال الفترة (2020/2010)، ثم إتجه هذا المؤشر إلي التزايد بداية من عام 2017 حيث بلغ نحو 36% ثم 41.2% عام 2018 متخطياً حد الأمان بقليل، ثم تراجع ليصبح 37.40% عام 2020، وهذا الوضع يشير إلي تزايد حصة الدائنين من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل خصماً متزايداً ومباشراً من الموارد التي كان من الممكن أن توضع لزيادة أغراض الاندثار والاستثمار والانتاج، ومن ثم فهي تمثل تسرباً من تيار الدخل يضعف من قوة الاقتصاد على زيادة الانتاج ورفع مستوي المعيشة ويؤثر علي مختلف جوانب عملية التنمية، كما يلاحظ من الجدول رقم (1) أن معدل نمو الدين الخارجي يفوق معدل نمو الناتج خاصة خلال الفترة (2020/2011)، وهو ما قد يعكس تآكل نمو الناتج المحلي بفعل نمو الدين الخارجي، فضلاً عن ارتفاع سعر الدولار وارتفاع سعر الفائدة وأثر ذلك علي مضاعفة حجم الدين الخارجي.

* تعد مؤشرات الدين الخارجي من الأدوات المستخدمة في عملية رقابة وإدارة الدين، وتحظى بأهمية من قبل المنظمات المحلية والدولية، حيث تستخدم في تقييم وضع الاقتصاد المدين من حيث القدرة على السداد، والتنبيه بالأوضاع الاقتصادية المرتبطة بتفاقم الدين، ومدى الرشد في إدارة الدين الخارجي، من حيث إن كان الأمر في مرحلة الظاهرة المقبولة أو ما يعرف بحد الأمان أم تعادها إلى مرحلة الخطورة، ومن ثم تحديد الوضع المالي للاقتصاد في سعيه نحو تحقيق التنمية، ومدى كون الاقتراض الخارجي عاملاً من عوامل الإسراع بالتنمية أو معولاً لإبطانها، وتسمي هذه المؤشرات بمؤشرات الإستدامة المالية، ويعد أبرزها مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات، ومؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات، ومؤشر متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي.⁽¹⁾ زكي، رمزي "الديون والتنمية - القروض الخارجية وأثارها على البلاد العربية"، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985، ص71.



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Database، الشكل من إعداد الباحث.

جدول رقم (1): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بمعدل نمو الدين الخارجي خلال الفترة (2020/1990).

السنوات	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
معدل نمو الناتج	6.05%	5.58%	5.49%	4.99%	4.64%	3.97%	2.90%	4.47%	1.13%	5.67%
معدل نمو الدين	-4%	8%	-5%	-6%	3%	6%	-2%	-4%	-1%	-28%
السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
معدل نمو الناتج	4.67%	7.16%	7.09%	6.48%	4.47%	4.09%	3.19%	2.39%	3.54%	6.37%
معدل نمو الدين	4%	-2%	12%	1%	-3%	3%	3%	5%	-3%	-6%
السنوات	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
معدل نمو الناتج	3.57%	5.56%	5.31%	4.18%	4.35%	4.37%	2.29%	2.19%	2.23%	1.76%
معدل نمو الدين	14%	15%	18%	22%	39%	19%	-10%	16%	14%	-4%

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Database.

وعليه، فإن تزايد الدين الخارجي في مصر وتدني أهم مؤشراتته، قد يؤدي إلي حدوث إختناقات مالية تبطئ من عملية التنمية المستدامة، وتحميل الأجيال القادمة بأعباء الديون، فليس من مصلحة الإقتصاد أن يظل في إعتماده المتزايد على العالم الخارجي خاصة وأن نسبة مدفوعات خدمة الدين وعجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات تشكل عبء كبير على الموارد المحلية، قد تجعلها غير قادرة على تمويل عمليات التنمية المستدامة.

ومما سبق يتحدد التساؤل الرئيسي للدراسة في:

ما هو أثر الدين العام الخارجي علي التنمية المستدامة في مصر؟

1-2: الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت تحليل آثار الدين الخارجي علي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، تناولت ملامح ونتائج الإفراط في الإستهانة الخارجية علي إقتصاديات معظم البلدان النامية، وسيعرض الباحث أهم تلك الدراسات والتي استخدمت نماذج قياسية لبحث هذه العلاقة، مع عرض وتحليل نتائج كل دراسة، وذلك علي النحو التالي:

1- دراسة Jacques Morisset, 1991 بعنوان :

Can Debt Reduction Policies Restore Investment and Economic Growth in Highly indebted Countries⁽¹⁾.

قامت هذه الدراسة بتحليل الآثار المترتبة علي تخفيض الديون الخارجية علي النمو الاقتصادي، بالنسبة لاقتصاد بلد متوسط الدخل ومثقل بالديون الخارجية وتعرض لحالات إفلاس وعدم القدرة علي الوفاء بالمديونية الخارجية، وهي دولة الأرجنتين خلال الفترة (1986/1962)، وتضع هذه الدراسة أحد أهم نتائج تخفيض الديون وهي جذب الاستثمار من أجل تحفيز النمو، وتأثير السيولة الناتجة عن تخفيض مدفوعات خدمة الدين والأثر التحفيزي لتخفيف الديون.

وتم قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة بإستخدام المنهج التحليلي والقياسي، حيث اعتمدت الدراسة علي بيانات البنك الدولي، وتم استخدام النمو الاقتصادي كمتغير تابع، ورصيد الدين الخارجي والاستثمار المحلي الإجمالي والصادرات والواردات والتضخم كمتغيرات مستقلة، بإستخدام طريقة المعادلات الآتية وطريقة المحاكاة Simulation، وطريقة Two and three-stage least squares، وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

- أن تزايد مدفوعات خدمة الدين الخارجي يساهم في هروب رؤوس الأموال، ويؤثر سلبياً علي الاستثمار المحلي.

(1) Jacques, Morisset "Can Debt-Reduction Policies Restore Investment and Economic Growth in Highly indebted Countries, A Macroeconomic. Framework Applied to Argentina" International Economics Department, The World Bank, May1991.

- أن تخفيض حجم الدين الخارجي بنسبة 30% يؤدي إلي تزايد الناتج بنسبة 2.43% في العام الأول من التخفيض، وبنسبة 5.40% في العام الخامس من التخفيض، حيث يكون تأثير تخفيض حجم الدين محدوداً في المدى القصير.

-2 دراسة **Vlahinić Dizdarević, 2006**، بعنوان:

The External Debt Sustainability in Southeast European Countries: The Analysis of Debt Indicators⁽¹⁾.

قامت هذه الدراسة بتحليل مؤشرات الدين الخارجي لبلدان جنوب شرق أوروبا خلال الفترة (2006/1999)، حيث أشارت الدراسة أن المديونية الخارجية المرتفعة في تلك البلدان تحد من نموها الاقتصادي.

وقد تم قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام المنهج التحليلي، وقد توصلت إلي النتائج التالية:

- أظهر التحليل أن إستدامة النمو الاقتصادي في حالة مجموعة الدول قد يتعرض للخطر بسبب النمو الكبير للدين الخارجي، حيث تجاوزت نسبة الدين الخارجي الي الناتج 80% في ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا وبلغاريا وصربيا والجبل الأسود، وهو ما يتجاوز النسبة المحددة من قبل اتفاقية ماستريخت للاتحاد الاوروبي للدين الخارجي وهي نسبة 60%، كما أظهر التحليل إنخفاض نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين الخارجي في صربيا والجبل الأسود وكرواتيا، مما يشير إلى إحتتمالات التعرض لأزمات سيولة في المستقبل. كما أظهر التحليل تحسن نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية في دولة كرواتيا حيث بلغ في المتوسط خلال فترة الدراسة نحو 169.4%، حيث توصف المديونية الخارجية بأنها معتدلة إذا كانت نسبة رصيد الدين الخارجي إلي إجمالي الصادرات أقل من 200%، في حين توصف بأنها مرتفعة إذا كانت النسبة تقع بين 200% إلي 350%، أما إذا ارتفعت النسبة عن 350% فتوصف المديونية بأنها متفاقمة.
- أظهر التحليل أن زيادة السيولة في أسواق المال الدولية وإرتفاع أسعار الفائدة إلي زيادة حجم الديون الخارجية.

(1) Nela, Vlahinić “The External Debt Sustainability in Southeast European Countries: The Analysis of Debt Indicators” Paper presented at International conference From Transition to Sustainable Development: The Path to European Integration” Faculty of Economics, Sarajevo, 2006.

3- دراسة Mauricio Olivera & Eduardo Lora, 2006، بعنوان :

Public Debt and Social Expenditure: Friends or Foes?⁽¹⁾

قامت هذه الدراسة بقياس أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي وبصفة خاصة النفقات الاجتماعية، ممثلة في الإنفاق على الصحة والإنفاق على التعليم، وذلك باستخدام بيانات 50 دولة خلال الفترة (2003/1985)، وتم قياس العلاقة باستخدام Panel Data وتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

- توجد علاقة عكسية بين الدين الخارجي والنفقات الاجتماعية، حيث أنه عند المستويات المرتفعة من الدين العام أي تلك التي تتخطى نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للدراسة، فإن النفقات الاجتماعية تتجه إلى الانخفاض، حيث أن القروض التي تحصل عليها الدول من المنظمات متعددة الأطراف ** لا تعمل على تحسين النتائج السلبية الناتجة عن الدين العام، وذلك بسبب ارتفاع أعباء خدمة الدين وارتفاع معدلات الفائدة بالإضافة إلى أن الدين العام يحل محل الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية.

4- دراسة Diego R. Calvo, et, 2009، بعنوان :

External Debt & Economic Growth⁽²⁾

تمت هذه الدراسة بواسطة فريق من ثلاث باحثين من دولة السويد، حيث درست ما إذا كانت هناك علاقة معكوسة على شكل مقلوب حرف U بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي بعد نسبة دين معينة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي محاولة التحقق من وجود علاقة غير خطية بين هذين المتغيرين، وتم قياس العلاقة بين المتغيرين باستخدام المنهج التحليلي والقياسي، حيث قام الباحثين بفحص إجمالي 30 دولة نامية ومنها مصر خلال الفترة (2003/1970)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لتوضيح العلاقة بين المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي، والمتغيرات المستقلة حيث تمثلت في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج،

(1) Eduardo, Lora “Public Debt and Social Expenditure: Friends or Foes?” Inter-American Development Bank, George Washington University, Research Dept. III. Title. IV. Series, 2006.

** تشمل المنظمات متعددة الأطراف الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية المختلفة مثل مصرف التنمية الأفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والبنك الدولي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، و السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي والسوق الجنوبية المشتركة بأميركا اللاتينية، والصناديق المناخية والبيئية المتعددة الأطراف، والصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(2) Diego R. Calvo, et “External Debt & Economic Growth” Mälardalen University, School of Sustainable Development of Society and Technology, Sweden , 2009.

- ونسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات السلعية والخدمية، ونصيب الفرد من الناتج، والزيادة السكانية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- توجد علاقة عكسية بين إجمالي الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في كافة البلدان محل التطبيق.
 - حدد الباحثين النسبة المثلى للدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان هي 54%، حيث أن مستويات معقولة من الدين الخارجي يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي لتلك البلدان.
 - توجد علاقة عكسية بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي، حيث فسر الباحثين ذلك بأن الانفتاح الاقتصادي طويل الأمد قد يتسبب في انخفاض الإنتاجية والسبب في ذلك عدم وجود استثمارات إضافية كافية.
 - توجد علاقة موجبة بين زيارة الاستثمارات وزيادة الناتج المحلي، حيث أن معامل الاستثمار ذو إشارة موجبة.
 - توجد علاقة عكسية بين الزيادة السكانية و النمو الاقتصادي، حيث أن معامل الزيادة السكانية ذو إشارة سالبة، لأنه وبحسب الدراسة يجب أن يكون الزيادة في النمو الاقتصادي ثلاثة أضعاف الزيادة في النمو السكاني.

5- دراسة يالجين فاتح سليمان، 2013، بعنوان:

آفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل الديون الخارجية دراسة تحليلية لعينة من دول جنوب شرق آسيا⁽¹⁾.

قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والديون الخارجية، بالتطبيق علي عينة من دول جنوب شرق آسيا وهي ماليزيا وأندونيسيا والفلبين وتايلاند، خلال الفترة (2008/1990).

وقد تم قياس العلاقة باستخدام البرنامج الإحصائي MINITAB، وباستخدام نموذج الانحدار البسيط وعلي أساس الصيغ الرياضية المتعددة الخطية واللوغاريتمية وشبه اللوغاريتمية، وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

- بالنسبة لدولة ماليزيا هناك علاقة إيجابية بين الديون الخارجية ونمو الناتج، حيث تفسر الديون الخارجية نسبة كبيرة من التغير في الناتج، وتؤيد هذه النتائج وجهة النظر القائلة إن الديون الخارجية ذات تأثير إيجابي

(1) سليمان، يالجين فاتح "آفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل الديون الخارجية: دراسة تحليلية لعينة من دول جنوب شرق آسيا" مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد رقم 3، العدد 1، 2013.

علي النمو، وهو ما يعكس انفاق القروض علي اوجه انتاجية واستثمارية، حيث أدى إنفاق تلك القروض في الصناعات التصديرية خاصة تصدير الالكترونيات إلي نمو الاقتصاد الماليزي، وهو ما خلق فائضاً في الميزان التجاري، حيث بلغت نسبة الصادرات إلي الناتج نحو 117% سنة 2006، و111% سنة 2007، و123% سنة 2009.

● بالنسبة لدولة الفلبين فهناك علاقة إيجابية بين الديون الخارجية ونمو الناتج، حيث تفسر الديون الخارجية نسبة كبيرة من التغير في الناتج، وهذا ما تؤيده النظرية الاقتصادية حيث أن عدم وصول الدولة المدينة إلي الحد المفرط (وهو الحد الذي لا يمكن للدولة المدينة الاستمرار في سداد ديونها وعجزها عن توفير التمويل اللازم للتنمية) تستطيع بهذه المبالغ الوصول إلي تنمية سليمة واستخدام هذه المبالغ في المشاريع التنموية لرفع مستوي النمو.

● بالنسبة لدولة إندونيسيا فهناك علاقة بسيطة بين الديون الخارجية ونمو الناتج، وان الديون الخارجية لا تستطيع تفسير التغير في الناتج إلا بدرجة بسيطة، ويعود السبب في ذلك إلي عدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلي آثار الأزمة المالية التي ضربت بلدان جنوب شرق آسيا عام 1997، حيث كان أكثر البلدان تأثراً بهذه الأزمة أندونيسيا وتايلاند وكوريا، حيث أدت تقلبات العملات إلي زيادات حادة في عدم الوفاء بالديون.

● بالنسبة لدولة تايلاند فلا توجد علاقة بين الديون الخارجية ونمو الناتج، فالديون الخارجية لا تفسر التغير في الناتج إلا بدرجة بسيطة جداً، وقد يعود السبب في ذلك إلي عدم الاستقرار السياسي خلال فترة الأزمة المالية لبلدان جنوب شرق آسيا وفترة ما بعد 2005، والتي أدت إلي هروب رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات خارج البلاد.

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل علي زيادة الادخار لتمويل المشروعات التنموية، وفي حالة اللجوء إلي الاقتراض الخارجي لابد من الاستغلال الأمثل لتلك المبالغ في بناء الهياكل الاقتصادية وتشجيع الصناعات التصديرية.

وباستعراض الدراسات السابقة يمكن الخروج بنتيجتين، الأولى وهي: أن تزايد حجم الدين الخارجي وتزايد نسبته إلي الناتج المحلي الإجمالي يساهم في هروب رؤوس الأموال إلي الخارج، ويؤثر سلباً علي الاستثمار المحلي الإجمالي، ومن ثم يؤثر سلباً علي النمو الاقتصادي، كذلك أنه عند المستويات المرتفعة من الدين العام

فإن النفقات الاجتماعية تتجه إلى الانخفاض، حيث أن القروض التي تحصل عليها الدول من المنظمات متعددة الأطراف قد لا تعمل على تحسين النتائج السلبية الناتجة عن الدين العام، وذلك بسبب ارتفاع أعباء خدمة الدين، بالإضافة إلى أن الدين العام يحل محل الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية. أما النتيجة الثانية وهي: وجود علاقة إيجابية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية، حيث تفسر الديون الخارجية نسبة كبيرة من التغير في الناتج المحلي الإجمالي، وتؤيد هذه النتائج وجهة النظر القائلة إن للديون الخارجية تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وهو ما يعكس انفاق القروض على أوجه إنتاجية واستثمارية حققت عائد إيجابي. حيث أدي استغلال تلك القروض في التصنيع وفي تشجيع الصناعات التصديرية إلى نمو الاقتصاد، وهذا ما تؤيده النظرية الكينزية حيث أن عدم وصول الدول المدينة إلى الحد المفرط (وهو الحد الذي لا يمكن للدولة المدينة الاستمرار في سداد ديونها وعجزها عن توفير التمويل اللازم) تستطيع بهذه المبالغ الوصول إلى تنمية اقتصادية سليمة واستخدام هذه المبالغ في المشاريع التنموية لرفع مستوى النمو.

3-1: أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في كونه يدرس تطور مؤشرات الدين العام الخارجي خلال الفترة (2020/1990)، وبيان هل تجاوز الإقتصاد المصري حد الأمان أم لا فيما يتعلق بالدين الخارجي، كذلك قياس أثر الدين الخارجي على التنمية المستدامة.

4-1: أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- 1- دراسة تطور حجم الدين العام الخارجي للاقتصاد المصري خلال الفترة (2020/1990).
- 2- تحليل مؤشرات الدين العام الخارجي المصري خلال الفترة (2020/1990).
- 3- تحديد مفهوم التنمية المستدامة، وخصائصها وأهدافها.
- 4- قياس أثر الدين العام الخارجي على التنمية المستدامة خلال الفترة (2020/1990).

5-1: فرضية البحث:

توجد علاقة عكسية بين تزايد الدين العام الخارجي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2020/1990).

6-1: منهجية البحث:

ينتهج هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لاستقراء بعض الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة أثر الدين العام الخارجي علي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بهدف استنباط بعض النتائج التي تتصف بالعمومية وتتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية، وذلك فيما يتعلق بالآثار الإيجابية أو السلبية التي يخلفها الدين الخارجي علي التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2020/1990). كذلك ينتهج هذا البحث المنهج القياسي، حيث يستخدم بعض الأساليب الكمية المتمثلة في تطبيق نموذج التكامل المشترك، وذلك باستخدام منهج اختبار الحدود The Bounds Testing Approach والمبني علي استخدام الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL). ويتم اجراء تقدير تلك العلاقات باستخدام حزمة البرامج الإحصائية EViews، وتعتمد الدراسة التطبيقية في تحقيق ذلك على بيانات سلاسل زمنية سنوية خلال الفترة (2020/1990)، والتي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة، ووزارة المالية المصرية، ووزارة التخطيط والمتابعة، وغيرها.

وقد تم بناء النموذج القياسي بناءً على أن التنمية المستدامة تشمل ثلاثة أبعاد اقتصادي واجتماعي وبيئي، ومن ثم يشمل النموذج القياسي العديد من المؤشرات الممثلة لتلك الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة (التي تمثل المتغير التابع) وهي تمثل المتغيرات التي يحاول النموذج القياسي أن يقيس أثر تزايد الدين الخارجي (الذي يمثل المتغير المستقل) عليها في مصر، وقد تم استخدام هذه المؤشرات كنسبة من الناتج، حيث تم استخدام مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج (GDP %) للتعبير عن الدين الخارجي، كما تم استخدام مؤشر الادخار الحقيقي (الثروة الحقيقية) كنسبة من الناتج (GDP %) (Genuine Saving) (GS) للتعبير عن التنمية المستدامة باعتباره مقياساً عالمياً محكماً للتنمية المستدامة.

7-1: خطة البحث:

تنقسم الدراسة في هذا البحث إلي ثلاثة بنود رئيسية، والبند الأول عبارة عن مقدمة تشتمل علي سبعة بنود فرعية وهي مشكلة البحث والدراسات السابقة وأهمية البحث وأهداف البحث وفرضية البحث ومنهجية البحث وانتهاءً بخطة البحث. أما البند الثاني فهو عبارة عن الإطار النظري والتحليلي للدين الخارجي والتنمية المستدامة في مصر خلال فترة الدراسة، ويشتمل علي أربعة بنود فرعية وهي تطور حجم الدين الخارجي المصري، ثم تطور مؤشراتته، ثم تحديد الأسباب الهيكلية لتزايد حجم الدين الخارجي، ثم دراسة مدي مساهمة الدين الخارجي في

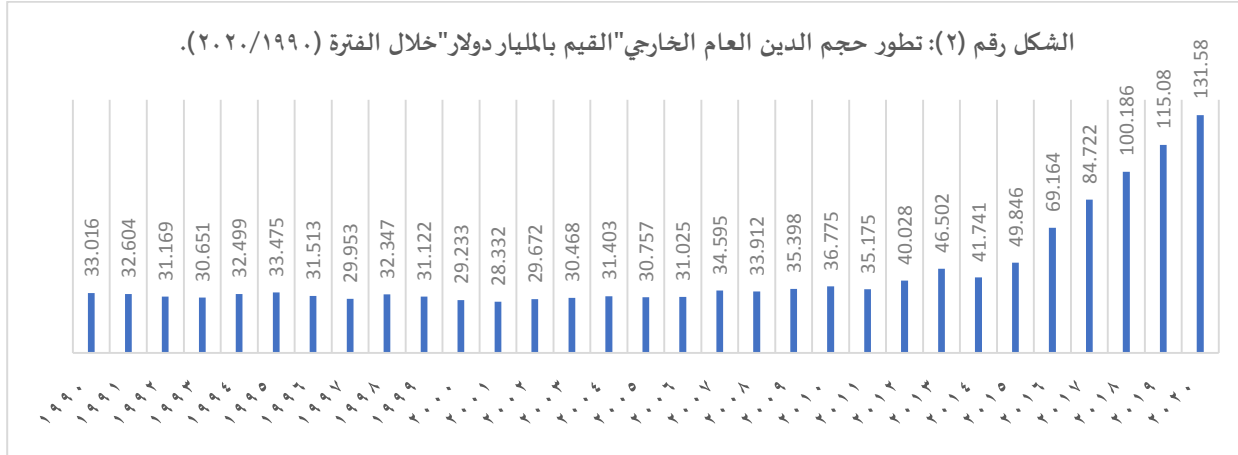
تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر. أما البند الثالث فهو عبارة عن الإطار التطبيقي الخاص بقياس أثر الدين الخارجي علي التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2020/1990)، وانتهاءً ببيان نتائج البحث.

2 : الإطار النظري والتحليلي :

يتناول هذا البند دراسة تطور حجم الدين العام الخارجي للاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة، وتطور مؤشراتته، كذلك توضيح أسباب تزايد حجم الدين الخارجي، ثم يتناول البند الثاني دراسة مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها وأهدافها.

1-2: تطور حجم الدين العام الخارجي للاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة.

شهد حجم الدين الخارجي المصري تزايداً واضحاً خلال الفترة (2020/1990)، كما يبين الشكل رقم (2):



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Database، الشكل من إعداد الباحث.

زاد الدين الخارجي من 33.016 مليار دولار عام 1990 إلى 131.58 مليار دولار عام 2020، أي أنها زيادة تعادل أربعة أضعاف، وهو ما قد يشكل عبأً على الاقتصاد، فمع بداية فترة التسعينيات انخفض حجم الدين بشكل كبير، وذلك بعد شطب 13 مليار دولار من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج مقابل مشاركة مصر في حرب تحرير الكويت عام 1991، هذا فضلاً عن شطب 50% من الديون الخارجية في إطار موافقة نادي باريس على إعادة جدولة الديون عام 1990 بعد أن ثبت عدم القدرة على السداد، وتفاقم حجم الدين بشكل كبير، حيث بلغت نسبة الدين الخارجي أكثر من 150% من الناتج المحلي الإجمالي. وذلك شريطة موافقة مصر على توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاتباع برنامج الإصلاح الاقتصادي، واتباع سياسة تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات، وكان ذلك ضمن الحلول المطروحة للتحقق من كيفية التصرف في الديون، ولكن لم

يحقق ذلك الأهداف المرجوة في تحقيق مستوي عال من الاستثمارات الأجنبية⁽¹⁾. وقد ترتب على تلك الإجراءات انخفاض حجم الدين الخارجي إلى 32.963 مليار دولار مقابل 43 مليار دولار في عام 1989، ثم انخفض ليبلغ 29.9 مليار دولار عام 1997، ثم إلى 28.3 مليار دولار عام 2001، كما إتسمت الفترة من 1994 حتي 2004 بالثبات والإستقرار النسبي في حجم الدين الخارجي، حيث لم تتزايد الديون سوي بمقدار 5.4 مليار دولار، وقد كان ذلك بفعل تباطؤ الزيادة في حجم الواردات، فأدي التحسن في ميزان المدفوعات إلي الإحجام قليلاً عن الاستدانة الخارجية، وذلك دون إغفال الأسباب السياسية التي منحت مصر إعفاءات من نسبة كبيرة من ديونها⁽¹⁾.

أما في الفترة 2010/2000 والسابقة لثورة يناير 2011، فقد تراوح حجم الدين الخارجي في حدود 30 مليار دولار تقريباً خلال الفترة (2006/2000)، ثم أخذ الدين الخارجي في التزايد بداية من عام 2007 حيث بلغ حوالي 34.5 مليار دولار بمعدل نمو سنوي بلغ 1.9%، ثم انخفض عام 2008 ليبلغ 33.8 مليار دولار وبمعدل -3.1%. إلى أن بلغ 36.427 مليار دولار في عام 2010 وبمعدل نمو سنوي 4.16%.

أما في الفترة 2020/2010 أخذ الدين الخارجي في التزايد، ولكن بشكل أكبر، حيث بلغ حجم الدين الخارجي 40.029 مليار دولار في عام 2012، إلى أن بلغ 92.644 مليار دولار في عام 2018، وبصفة عامة فقد كانت الفترة التي أعقبت ثورة يناير 2011 من أهم الفترات التي شهدت تزايداً واضحاً في الديون الخارجية، حيث ارتفعت من 34.9 مليار دولار عام 2011 وبمعدل نمو سنوي بلغ 3.6%، مقابل 79.33 مليار دولار عام 2017، وبمعدل نمو سنوي قدره 41.7%، ولقد تزامن طلب مصر للقروض في تلك الفترة مع الاضطرابات السياسية في أعقاب الثورة، وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية، وانخفاض حصيللة الصادرات، وانخفاض حجم تحويلات العاملين بالخارج، وما شهدته قطاع السياحة من تدهور. فقد بلغ رصيد الدين الخارجي نحو 115.08 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2019 بزيادة قدرها نحو 4 مليار دولار، بمعدل نمو 3.7% مقارنةً بـ يونيو 2019، وقد جاءت تلك الزيادة محصلة لارتفاع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو 4.3 مليار دولار، وإصدار سندات دولية بقيمة 8 مليار دولار، وصرف الجزء المتبقي بقيمة 4 مليار دولار من اتفاقية التسهيل الإئتماني الممدد التي وقعتها مصر مع صندوق النقد عام 2016 بقيمة 12 مليار دولار⁽²⁾، هذا فضلاً عن انخفاض أسعار صرف معظم العملات المقرض بها أمام الدولار الأمريكي بنحو 0.3 مليار دولار، وبالتالي فإن قيمة القروض التي تم الحصول عليها قبل

(1) فاروق، عبدالغفار "الدين الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية دراسة حالة مصر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، 2017، ص50.

(1) أمين، جلال "قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلي عهد مبارك" دار الشروق، القاهرة، 2012، ص106.

(2) المنشاوي، خالد "لماذا قفز الدين الخارجي لمصر بشكل مفاجئ" جريدة اندبندنت عربية independent Arabia، أكتوبر، 2020.

التعويم في 2016 أصبحت تكلفتها الحقيقية الآن أعلى مقارنة بقيمتها بعد التعويم، أما بالنسبة لأعباء خدمة الدين الخارجي فقد بلغت نحو 6.9 مليار دولار خلال (2020/2019)، وبلغت الأقساط المسددة نحو 4.9 مليار دولار، وبلغت الفوائد المدفوعة نحو 2 مليار دولار، كما يشير البنك المركزي أنه تمكن من سداد أكثر من 36 مليار دولار لإلتزامات خارجية خلال السنوات (2019/2017)⁽³⁾، ومع ذلك تشير المؤشرات إلى تزايد نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وبلوغه 41.2% عام 2018، وهو ما يشير إلى الاعتماد الكبير علي الاقتراض الخارجي في سبيل علاج المشكلات الاقتصادية التي تواجه مصر مثل توفير الدولار لتحقيق استقرار سعر الصرف وتمويل الواردات من السلع الأساسية، ومحاولة التخفيف من عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات.

وقد شهدت الفترة (2020/2016) إنفاق كبير علي مشروعات قومية كثيرة* في إطار السعي نحو تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة 2030، حيث تم إنفاق القروض الخارجية المتحصل عليها في تلك الفترة علي مشروعات البنية التحتية، والتي تنسم بكونها عالية التكلفة ومنخفضة العائد وقد لا تغطي تكاليف الاقتراض، فضلا عن الاعتماد عليها لسداد أجزاء من الديون السابقة، وتمويل عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات، وسداد ما على الحكومة من التزامات خارجية، والوفاء بالاحتياجات الضرورية الاستيرادية في ظل أزمة الدولار المتنامية، كما اتاحت الحكومة المجال لبنوك القطاع العام للاقتراض الخارجي جنباً إلى جنب الاقتراض الحكومي، وترتب علي طبيعة هذا الإنفاق والسياسات التي أئخذت وساهمت في إرتفاع حجم الدين الخارجي وخدمته الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة في مصر وفي أسواق المال الدولية⁽¹⁾.

2-2: تطور مؤشرات الدين العام الخارجي للاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة.

تعد مؤشرات الدين الخارجي من الأدوات الاسترشادية المستخدمة في عملية إدارة الدين الخارجي، حيث تستخدم في تقييم قدرة الاقتصاد علي السداد، والتنبؤ بالأوضاع الاقتصادية والتنبؤ بالمخاطر المرتبطة بتفاقم الدين،

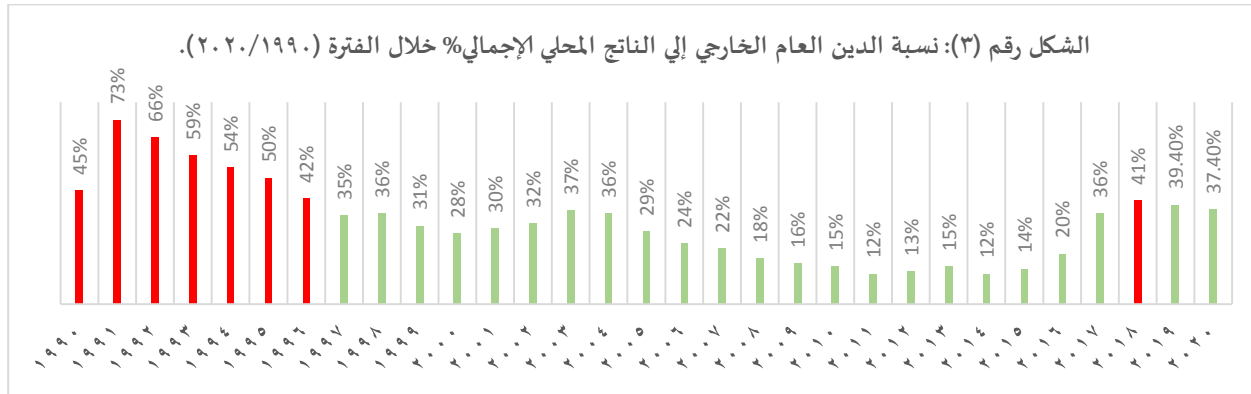
⁽³⁾ عزت، أحمد، وأخرون " المديونية الخارجية وأثرها علي النمو الاقتصادي " بحث منشور بمجلة المركز الديمقراطي العربي، 2021، ص42.

* تتمثل أهم المشروعات الاقتصادية القومية الجاري تنفيذها بداية من عام 2015 بناءً على خطط القيادة السياسية لمصر في: تنمية محور قناة السويس؛ وإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة؛ وتنمية أربعة ملايين فدان؛ ومشروع الاستزراع السمكي؛ وشركة سيناء للاستثمار والتنمية؛ وتنمية الساحل الشمالي الغربي؛ وتنمية المثلث الذهبي للثروة المعدنية في جنوب مصر؛ ومشروع محاور التنمية الجديدة؛ وخطة بناء مليون وحدة سكنية في إطار برنامج الإسكان الاجتماعي. وتتمثل أهم المشروعات على المستوى القطاعي في التجمعات الصناعية المتخصصة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛ ومدينة الجلود بالروبيكي؛ ومدينة الأثاث بدمياط؛ وإنشاء المناطق التكنولوجية ومناطق تخزين السلع الاستراتيجية؛ ومشروع السياحة الخضراء؛ وإنشاء المركز اللوجيستي العالمي لتجارة وصناعة الحبوب والغلل والسلع الغذائية بدمياط فضلاً عن التقدم الذي تشهده معظم القطاعات كقطاع الصناعة والتجارة الخارجية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ وقطاع الزراعة والمياه والري وتحلية المياه؛ والتموين والتجارة الداخلية؛ والطرق ووسائل النقل. إلخ.

⁽¹⁾ البنك المركزي المصري "المجلة الاقتصادية: مستندات الوضع الخارجي للاقتصاد المصري"، 2020، ص13.

وتقييم مدى الرشد في إدارة الدين، من حيث إن كان الأمر في مرحلة الظاهرة المقبولة أو ما يعرف بحد الأمان أم تعدها إلى مرحلة الخطورة، ومدى تداعياته علي الوضع المالي للاقتصاد، وفيما يلي أهم المؤشرات :

1-2-2 مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعد هذا المؤشر أهم مؤشرات تقييم قدرة الحكومة على السداد، وحسب المادة رقم 30 من قانون الدين العام المصري رقم 24 لسنة 2005، "أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين الخارجي في أي وقت من الأوقات على 40% من الناتج المحلي الاجمالي" (2).



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Database، الشكل من إعداد الباحث.

من خلال الشكل رقم (3)، يتضح أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت حد الأمان خلال الفترة (1996/1990) حيث بلغت في المتوسط نحو 55.57%، ثم بلغت خلال الفترة (2009/1997) نحو 28%، ثم بلغت خلال الفترة (2020/2010) نحو 19%، ويتضح إتجاه هذا المؤشر إلي التزايد خاصة مع بداية عام 2017 حيث بلغ نحو 36% ثم إلي 41.2% عام 2018 متخطياً بذلك حد الأمان بقليل، ثم تراجع ليصبح 37.40% عام 2020، كما يلاحظ من الجدول رقم (2) أن معدل نمو الدين الخارجي يتفوق علي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خاصة بعد فترة الثورة (2020/2012) وهي تلك الفترة التي شهدت تزايداً في حجم القروض المتحصل عليها، وهو ما قد يعكس تآكل نمو الناتج بفعل نمو الدين.

الجدول رقم (2): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بمعدل نمو الدين الخارجي خلال الفترة (2020/1990).

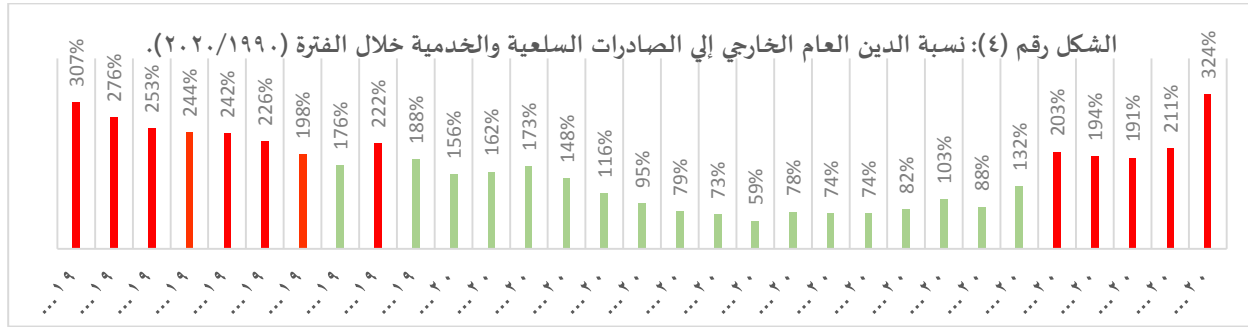
السنوات	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
معدل نمو الناتج	6.05%	5.58%	5.49%	4.99%	4.64%	3.97%	2.90%	4.47%	1.13%	5.67%
معدل نمو الدين	-4%	8%	-5%	-6%	3%	6%	-2%	-4%	-1%	-28%
السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
معدل نمو الناتج	4.67%	7.16%	7.09%	6.48%	4.47%	4.09%	3.19%	2.39%	3.54%	6.37%

(2) زكي، رمزي "الديون والتنمية - القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية"، مرجع سبق ذكره، ص71.

معدل نمو الدين	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
4%	-4%	14%	16%	-10%	19%	39%	22%	18%	15%	14%	4%
5.15%	1.76%	2.23%	2.19%	2.29%	4.37%	4.35%	4.18%	5.31%	5.56%	3.57%	3.57%

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Database.

2-2-2 مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية: يعكس هذا المؤشر قدرة الدولة علي السداد، ويعد هذا المؤشر أحد مؤشرات الاستدامة المالية، حيث أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن ديون الدولة باتت أكبر من العملات الأجنبية التي بحوزتها، وهو ما يعكس الصعوبات التي يمكن أن تواجه الدولة في الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين. ووفقاً لهذا المؤشر، توصف المديونية بأنها معتدلة إذا كانت نسبة رصيد الدين الخارجي إلي إجمالي الصادرات أقل من 200%، في حين توصف بأنها مرتفعة إذا كانت النسبة تقع بين 200% إلي 350%، أما إذا ارتفعت النسبة عن 350% فتوصف المديونية بأنها متفاقمة⁽¹⁾، ووفقاً لذلك، ومن خلال الشكل رقم (4)، فإن المديونية الخارجية لمصر كانت مرتفعة خلال الفترة (1998/1990)، ثم أصبحت معتدلة خلال الفترة (2015/1999)، ثم أصبحت مرتفعة مرة أخرى خلال الفترة (2020/2016)، وببذل ذلك على أن الاقتصاد المصري ربما يواجه تحديات في الوفاء بالإلتزامات تجاه الدائنين مستقبلاً.

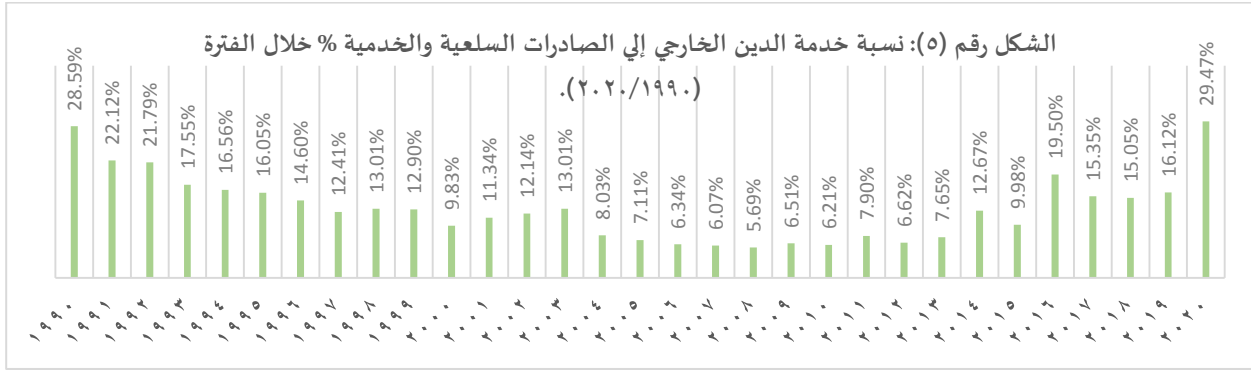


المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Database، الشكل من إعداد الباحث.

3-2-2 مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات: يعتبر هذا المؤشر أحد مؤشرات الاستدامة المالية، لأنه يقيس نسبة الصادرات التي تحول إلي خدمة المديونية، ويقاس مدي حساسية خدمة الدين لأي انخفاض غير متوقع للصادرات، فعند ارتفاع معدل خدمة الدين فإن ذلك يعكس العبء الذي يتحمله اقتصاد الدولة المدينة بالقياس لما تبقى من حصيلة الصادرات من أجل تمويل الواردات الضرورية، ومن خلال الشكل رقم (5)، يلاحظ أن نسبة خدمة الدين الخارجي إلي إجمالي الصادرات بلغت 6% في المتوسط خلال الفترة (2014/2007)،

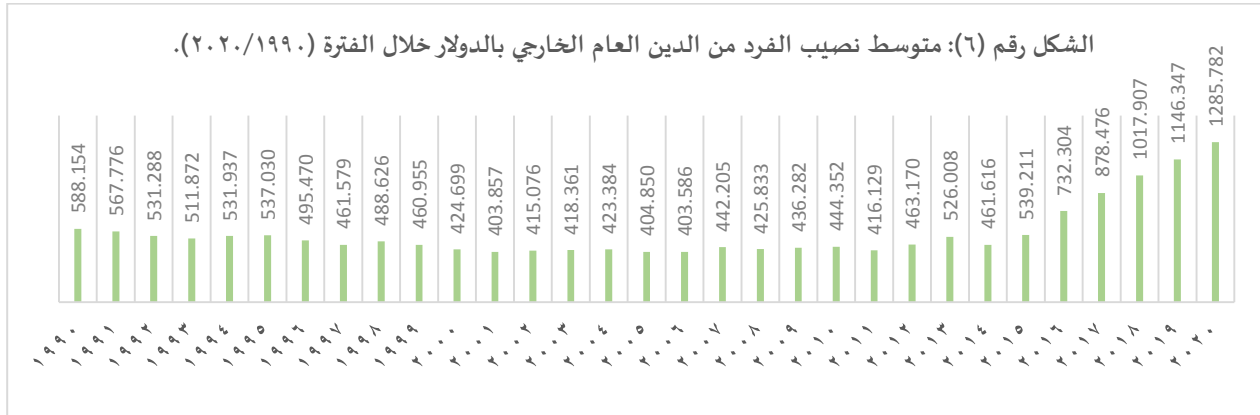
⁽¹⁾ زكي، رمزي "الديون والتنمية - القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 71.

وارتفعت بشكل كبير خلال الفترة (2019/2015) لتصل إلي 25.5% عام 2019، وهو ما يعني أن خدمة الدين الخارجي تستقطع 25.5% من حصيللة الصادرات، ولكن علي الرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أنها تظل في درجة الأمان، فالحد المقبول عالمياً هو 30%⁽¹⁾.



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Database، الشكل من إعداد الباحث.

2-2-4 مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي: يلاحظ أن فترات الاستحقاق للقروض تعد طويلة من 5 إلى 30 سنة، فإن معظم الدفعات السنوية لم تستحق بعد، ولذلك فإن العبء الحقيقي علي الأجيال القادمة لا يمكن تقديره بدقة، لأنه رهن التطورات الاقتصادية المستقبلية، ولكن من الضروري أن يتناسب نصيب الفرد من الدين الخارجي مع إمكانياته المتمثلة في نصيبه من الدخل القومي، وهذا التناسب يكون في حدود الأمان إذا بلغ نصيب الفرد من الدين الخارجي 50% من متوسط دخله السنوي⁽²⁾.



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Database، الشكل من إعداد الباحث.

(1) زكي، رمزي "الديون والتنمية - القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 71.
(2) زكي، رمزي "الديون والتنمية - القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 98.

من خلال الشكل رقم (6)، يلاحظ أن نصيب الفرد من الدين الخارجي قد تضاعف في السنوات (2017/2018/2019)، حيث بلغ عام 2020 نحو 1285.782 دولار، وإن كان أقل من متوسط دخل الفرد السنوي الذي يبلغ 3105 دولار في نفس العام، وهو ما يمثل 41% تقريباً من متوسط الدخل السنوي للفرد.

2-3: مفهوم التنمية المستدامة، وخصائصها وأهدافها.

2-3-1: تعريف التنمية المستدامة: تعددت تعريفات التنمية المستدامة باختلاف الهدف من تبنيها، كما يلي:

- **يرى البنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة أن التنمية المستدامة تعني "ضرورة إنجاز الحق في التنمية"**، حيث تركز على تحقيق التكافؤ الذي يتيح نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال المقبلة⁽¹⁾، وذلك من خلال ضمان ثبات وزيادة رأس المال الإجمالي عبر الزمن، والذي يتكون من رأس المال الصناعي (آلات ومعدات وهياكل إنتاجية)، ورأس المال الفني (المعرفة والمهارات)، ورأس المال الاجتماعي (خدمات تعليمية ومؤسسات وبنية تحتية)، ورأس المال البيئي (الطبيعي) (أمن مائي وأمن غذائي وغابات)⁽²⁾، ومن ثم فإن أساس الاستدامة هو الاستثمار في رأس المال الإجمالي.

- **تري منظمة الأغذية والزراعة أن التنمية المستدامة هي "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التطورات التكنولوجية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات للأجيال المتعاقبة بصورة مستمرة، فهي التنمية التي تحافظ على الأراضي الزراعية والمياه، ولا تحدث تدهوراً في البيئة، وتكون فعالة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية"**⁽³⁾.

وعليه؛ تري الدراسة أن التنمية لكي تصبح مستدامة يجب أن تقوم على ثلاثة مبادئ وهي رفع معدل النمو الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية ونطاق السوق، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة من خلال تحسين (المستوى المعيشي/المسكن/الصحة/التعليم/أوضاع المرأة/الديمقراطية/حقوق الإنسان)، وحماية البيئة أي (تلتزم بالضوابط البيئية، وتتجنب استنزاف الموارد)، بغرض الحفاظ حقوق الأجيال المتعاقبة في بيئة مستدامة تضمن لهم تحسين جودة الحياة.

(1) موسشيت، دوجلاس "مبادئ التنمية المستدامة" ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط1، 2000، ص1.

(2) حاجم، سهير إبراهيم "الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة" منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2014، ص112.

(3) عبدالسلام، محمد السيد "الأمن الغذائي للوطن العربي" المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1988، ص157.

2-3-2: خصائص التنمية المستدامة: يمكن استخلاص خصائص التنمية القابلة للاستدامة⁽¹⁾ في النقاط الآتية:

- إنها "تنمية طويلة الأجل وتراعي المساواة" فهي تحافظ على حقوق الأجيال المتعاقبة من الموارد الطبيعية.
- إنها "عملية متكاملة الأبعاد" فهي توفق بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.
- إنها "تولي اهتماماً كبيراً بالموارد البشري والبيئي" فهي تضع في المقام الأول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية.
- إنها "تستهدف تقليل معدلات الفقر" فهي تضع سياسات لعلاج مشكلات النمو السكاني وصيانة قاعدة الموارد.
- إنها "تنتبأ بالأزمات" فهي تضع سياسات التوقعات وإدارة المخاطر للتعامل مع مختلف القضايا البيئية البارزة.
- إنها تطبق الإدارة الرشيدة للموارد المتاحة وللقدرة البيئية، وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت لسوء الاستغلال.

2-3-3: أهداف التنمية المستدامة: اعتمد قادة العالم قمة أممية لوضع أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015،

صنفت في سبعة عشر هدفاً وغاياتها 169 على أن يبدأ تطبيقها اعتباراً من يناير 2016، وتنصب أهداف التنمية المستدامة في مكافحة الفقر، والقضاء على الجوع، والصحة الجيدة والرفاهية التامة، والتعليم الجيد، والتوازن بين الجنسين، والمياه النظيفة والنظافة الصحية، وطاقة نظيفة وبأسعار معقولة، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والصناعة والابتكار والبنية التحتية، والحد من حالات عدم المساواة، والمدن والمناطق المستدامة، والاستهلاك والانتاج بشكل مسؤول، والعمل المناخي، والحياة تحت الماء، والحياة في البر، والسلام والعدل والمؤسسات، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف⁽²⁾.

وتشتمل أهداف التنمية المستدامة على العناصر الثلاثة المترابطة التي تشكل أسس الإستدامة وهي تحقيق النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، وهي تتمثل في أهداف الإستدامة لمقومات التنمية⁽³⁾ وهي:

الهدف الأول: الإستدامة الاقتصادية: وهذه الإستدامة تتحقق من خلال الآتي:

- رفع معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق الإستدامة المالية، وزيادة الانتاج وتشجيع الصادرات، وجذب الاستثمار الأجنبي.
- زيادة الإنتاجية الصناعية والزراعية، وتشجيع المشروعات والمزارع الصغيرة، من أجل تحقيق الأمن الغذائي ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية، وزيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وفرص العمل وزيادة معدلات الاستثمار والتصدير.

(1) موسشيت، دوجلاس "مبادئ التنمية المستدامة" مرجع سبق ذكره، ص-ص 3-8.
(2) المغريلي، نهال "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030-المنتدى العربي للتنمية المستدامة" وزارة التخطيط والمتابعة، القاهرة، 2016، ص ص32-34.
(3) بن سديرة، عمر "الاستثمار الأجنبي كإستراتيجية للتنمية المستدامة" كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 2008، ص300.

الهدف الثاني: الاستدامة الاجتماعية: وهذه الاستدامة تتحقق من خلال الآتي:

- تخفيف حدة الفقر وضمان كفاءة الرعاية الصحية والتعليمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين جودة الحياة.

الهدف الثالث: الاستدامة البيئية: وهذه الاستدامة تتحقق من خلال الآتي:

- الاستغلال الرشيد لكافة الموارد الطبيعية والمائية، وتأمين مصادر المياه العذبة ومنع استنزافها، باستخدام التكنولوجيا النظيفة.

- فرض معايير التلوث، وتحويل تكاليف التلوث إلى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب في الضرر.

- تحفيز برامج البحث والتطوير في المجال البيئي، وتعزيز الثقافة بالمشكلات البيئية، وتنمية الإلتزام بالمسؤولية تجاه البيئة.

4-2: مدى مساهمة القروض الخارجية كأحد أدوات التمويل في تحقيق عمليات التنمية المستدامة.

يعد الاقتراض الخارجي وسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها بعض البلدان من أجل تحقيق التنمية، خاصة البلدان النامية التي تعاني من ضعف الادخار المحلي وضعف قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، ومن ثم تلجأ تلك البلدان إلى الاقتراض من الخارج لمعالجة هذا القصور، ويكون من المنطق أن توجه تلك القروض إلى أوجه إنفاق إنتاجية، تستطيع من خلالها سداد تلك القروض وفوائدها، وذلك منعاً للسقوط في فخ المديونية.

1-4-2: الدين الخارجي في مصر ودوره في تمويل عمليات التنمية.

يعاني الاقتصاد المصري من تزايد حجم الدين الخارجي، فقد أصبحت خدمة الدين الخارجي تمتص جزءاً كبيراً من حصة النقد الأجنبي، وأصبح الجزء المتبقي من هذه الحصة قد لا يكفي لتمويل التنمية، هذا إلى جانب القروض التي تحصل عليها ويتم استخدامها في سداد أجزاء من إعادة جولة الدين الخارجي سنوياً. حيث يبري البعض أن الاقتراض الخارجي لمصر خلال فترة التسعينيات قد انحرف عن مسار تحقيق الأهداف التنموية، ويرجع السبب في ذلك إلى شروط الاقتراض، وعدم وجود خطة تنموية واضحة، فضلاً عن الاعتماد المتزايد على القروض المتوسطة والقصيرة الأجل⁽¹⁾.

وقد وقعت الحكومة المصرية نوعين من الاتفاقات بداية من عام 2015، وذلك بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمصر 2030، حيث كان الاتفاق الأول مع البنك الدولي والثاني هو قرض روسيا. والقرض الأول هو قرض سياسات التنمية، بغرض دعم جهود الحكومة لمواجهة التحديات الهيكلية طويلة الأجل، وتتمثل أهداف

(1) عبلة، زينة "التحديات التي تواجه فعالية تمويل التنمية" شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان، 2017.

تمويل سياسات التنمية في تعزيز الاستدامة المالية الكلية، وتهيئة البيئة الداعمة لتنمية القطاع الخاص، وتعزيز الشمول الاقتصادي للمرأة، وتحسين الهيكل العام لوضع الديون، سواءً عن طريق مد متوسط أجل الاستحقاق أو خفض متوسط تكلفة الاقتراض. ويبلغ هذا القرض نحو 3.5 مليار دولار، ويتم صرفه على ثلاث دفعات علي أساس هامش متغير لأجل استحقاق مدته 19 عاماً، ويتضمن فترة سماح مدتها خمس سنوات. ولكن في المقابل فإن الدولة ملزمة بتنفيذ عدة شروط والتي عززت من اتجاه السياسة الانكماشية، وكان من أهمها زيادة أسعار الطاقة والكهرباء وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، والتي ساهمت في تزايد معدل التضخم، وتأثيرها على نوي الدخل المحدود، فقد أشارت التقديرات إلى ارتفاع نسبة الفقر إلى 32.5% من السكان عام 2020، مقارنة بـ 24.18% قبل تنفيذ هذه الشروط⁽²⁾، بينما بلغ قرض روسيا نحو 25 مليار دولار، ويبلغ أجل القرض 13 عاماً خلال الفترة (2028/2016)، بفائدة 3% سنوياً. والهدف الرئيسي لتمويل قرض روسيا هو تمويل الأعمال والخدمات الخاصة بمعدات الإنشاء والتشغيل لوحدات الطاقة بمحطة الطاقة النووية المصرية.

وخلال الفترة (2020/1990) لجأت العديد من البلدان النامية ومنها مصر إلى الاقتراض الخارجي بهدف الانطلاق السريع نحو الاستثمار وتسريع النمو، لكن الواقع يشير إلى أن التراكم الثقيل لتلك الديون مع عدم القدرة على السداد بات يشكل عقبة حقيقية أمام انطلاق اقتصادات تلك البلدان نحو التنمية، ومن هنا كان التفكير في أدوات لتخفيف وطأة تلك المديونية المتنامية، حيث تمكنت بعض البلدان أن تزيد من حجم المنافع الناتجة عن الاقتراض الخارجي وتقلل من تكاليفه، بل أصبحت تحقق معدلات نمو مرتفعة، فقد اتبعت مصر عدداً من الأدوات المبتكرة، يطلق عليها مفايضة الدين، ومن أبرزها تحويل الدين إلى استثمارات Debt Equity Swaps، وهو اقتراح تقدم به الاقتصادي "آلان ملترر"، وهو يري "أن معظم البلدان المدينة تمتلك من خلال قطاعها العام العديد من المشروعات والطاقت الإنتاجية الهامة، ونظراً لأن معظم ديون هذه البلدان مضمونة من جانب الحكومات، فإن هذه البلدان تستطيع أن تخفف من عبء الدين الخارجي بالسماح للدائنين في مشاركة الدولة بملكية بعض هذه المشروعات وإدارتها علي أسس تجارية سليمة، تدر عائد اقتصادي، ويتم اقتطاع جزء من هذا العائد، يتم الاتفاق عليه، لأغراض سداد الدين الخارجي، وبهذا الشكل يمكن تخفيف عبء الدين الخارجي وتقليل الحاجة للاستدانة الخارجية، كذلك تصبح هناك مشاركة بين الدائنين والمدينين في تحمل المخاطر"⁽¹⁾.

(2) عبلة، زينة "التحديات التي تواجه فعالية تمويل التنمية" مرجع سبق ذكره.
(1) عبدالغفار، عبدالغفار فاروق "الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية دراسة الحالة المصرية" مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 17، 2017، وزارة المالية، مصر، 2017، ص44.

كما توجد أشكال أخرى لمقايضة الدين، مثل مقايضة الدين بالصادرات أو مقايضة الدين بالتزامات محددة لتحقيق أهداف عامة مثل تمويل الاستثمار في مجالات حماية البيئة وتطوير نظم الزراعة والصحة والتعليم،⁽²⁾ وهذه العمليات تقوم بها المنظمات الدولية، مثل منظمة الأغذية والزراعة، وجمعيات الحفاظ على البيئة واليونيسيف وغيرها⁽³⁾.

ولكن في ظل تزايد الاعتماد على الاقتراض الخارجي وتدني بعض مؤشرات الدين الخارجي لمصر، وانخفاض قيمة الجنيه الذي قد يعد حائلاً دون الاستفادة الكاملة من القروض الخارجية، فضلاً عن غياب وجود خطة محددة للمشروعات المراد تمويلها بالاقتراض الخارجي، لاسيما مع ارتفاع تكاليف سداد تلك الديون، كذلك في ظل تنامي متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي الذي بلغ 884 دولار عام 2018 بعد أن كان 475.3 دولار في عام 2013 أي ما يقارب الضعف، وفي ظل بلوغ الدين الخارجي أكثر من ثلث الناتج المحلي الاجمالي، أدى ذلك إلى ارتفاع أعباء سداد القروض الخارجية خلال عام 2018 إلى 25.5 مليار دولار مقارنة بـ 18.66 مليار دولار في عام 2017 كنتيجة لزيادة الاعتماد على القروض متوسطة الأجل خلال السنوات السابقة، ويعادل هذا المبلغ 25.5 مليار دولار أي ما يعادل 441 مليار جنيه، سُدِّتْ إلي الدائنين في عام واحد فقط، فهذا بلا شك قد حرم الاقتصاد من موارد مالية ضخمة كان يمكن توجيهها لعمليات التنمية، ويحتاج سداد هذا المبلغ إلى أربعة أضعاف عائدات قناة السويس، أو 100% من حصيللة الصادرات في عام (2018/2017)، أو يعادل هذا المبلغ 4 أضعاف ميزانية التعليم في نفس العام، أو يعادل 8 أضعاف ميزانية الصحة في نفس العام، لذا قد يضطر الاقتصاد المصري إلى المزيد من الاقتراض الخارجي لكي يتمكن من الوفاء بهذه التزامات، وذلك بدلاً من استخدام هذه القروض ذاتها في عمليات التنمية، وهو ما يطلق عليه مصطلح فخ المديونية⁽⁴⁾، وهو الأمر الذي قد يتعارض مع إحدى مبادئ إستراتيجية التنمية المستدامة 2030، حيث تطمح مصر إلى تنفيذ العديد من الأهداف الإنمائية المحددة في سياق التنمية العالمية والإقليمية، ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف الإنمائية موارد مالية كبيرة، في وقت تستبدل فيه أدوات التمويل العالمي للتنمية، حيث الانتقال من تنمية تركز على القروض الخارجية، إلى تنمية تركز على تعبئة الموارد والمدخرات المحلية، ومحاولة التقليل من حدة التأثير بالصدمات الخارجية التي قد تسبب أزمة ديون⁽¹⁾.

(2) منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)، سلسلة علمية محكمة، معهد التخطيط القومي، مصر، أغسطس 2019، صص 62-75.

(3) العباس، بلقاسم " إدارة الديون الخارجية" معهد التخطيط العربي، سلسلة جسر التنمية، الكويت، العدد 30، يونية 2014، ص 18.

(4) الدَّين الخارجي في 2019: كيف زادت الأعباء وارتفع الجنيه، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، 2020.

(1) Zakaria, Khaled "Fiscal Decentralization as an Approach to Finance and Achieve SDGs in Africa" A Research Paper Presented to the UNECA's High Level Policy Dialogue on Development Planning in Africa, Egypt, 2018.

وقد لجأ الاقتصاد المصري إلى إتباع استراتيجية في الأجل المتوسط في عام 2016 استهدفت زيادة الاعتماد على الدين الخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة مقابل خفض الاعتماد على الدين المحلي، وقد اعتبر هذا القرار اضطراري بسبب انخفاض مصادر الدولار، وانخفاض حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي، ومحاولة الاستفادة من فرص التمويل الدولي منخفض الفائدة مقارنة بالفائدة على أوراق الدين الحكومية، حيث يتيح الدين الخارجي آجالاً طويلة للسداد، ويعطي شهادة ثقة للمستثمرين الأجانب، سواء في حالة الاتفاق مع مؤسسات التمويل الدولية، أو من خلال طرح سندات دولية في سوق التمويل الدولية⁽²⁾، ومع ذلك فإن حسابات العائد والتكلفة، كما بالجدول رقم (3)، تقيّد بأن استبدال الدين الخارجي محل الدين المحلي قد يكون خيار غير كفاء من الناحية المالية، حيث ينشأ عنه تكاليف كبيرة، وتستمر هذه التكاليف بالتزايد خاصة مع قرار تعويم العملة ومع استمرار الاعتماد على القروض متوسطة وقصيرة الأجل.

جدول رقم (3): المنافع والتكاليف الناشئة عن الاستدانة الخارجية في مصر.

العائد من الاستدانة الخارجية	التكلفة الناتجة عن الاستدانة الخارجية
احلال الدين الخارجي (منخفض الفائدة) محل الدين المحلي - أوراق الدين الحكومية - (مرتفع الفائدة).	هناك زيادات متزامنة ومستمرة في الدين المحلي والخارجي على حد سواء، وبالتالي قد لا يتحقق الإحلال بينهما.
تخفيض إجمالي تكلفة الاقتراض الحكومي (فرص التمويل الأجنبي متاح ومنخفض التكلفة).	الاقتراض الخارجي هو خيار غير كفاء من الناحية المالية، فقد كبد الاقتصاد خسائر كبيرة، خاصة مع ظروف تعويم العملة المحلية.
الهدف الرئيسي من الاقتراض الخارجي هو إتاحة تمويل نو آجالاً طويلة للسداد.	ما حدث بالفعل هو زيادة الاعتماد على القروض متوسطة الأجل للحفاظ على الاحتياطيات الدولية والاعتماد على القروض قصيرة الأجل في شكل ودائع وتسهيلات موردين.
الاقتراض الخارجي يعد بمثابة شهادة ثقة للمستثمرين الأجانب في الاقتصاد.	قد تزيد الشروط الاقتصادية المصاحبة للقروض كتعويم العملة، من المخاطر الاجتماعية والسياسية، مما قد يؤثر بالسلب على جذب المستثمرين الأجانب.
الاقتراض الخارجي قد يأتي بهدف تمويل مشروعات تنموية تخلق فرص عمل.	الاقتراض الخارجي هو خيار غير عادل اجتماعياً بسبب أثره المباشر على الفقراء والطبقة المتوسطة، حيث الاقتراض من أجل سداد أعباء القروض المتركمة، بدلاً من إقامة مشروعات تنموية تخدم الفقراء والطبقة المتوسطة.

المصدر: بواعث القلق: الدين الخارجي في مصر، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، 2020، ص ص 19-20.

وبالنظر إلى نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر باعتبارها دولة تنتمي إلى الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل، يتضح من الجدول رقم (4)، أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر أكبر من متوسط النسبة في مجموعة الدول متوسطة الدخل وعددها 47 دولة، حيث بلغت النسبة في مصر في المتوسط خلال الفترة (2020/1990) نحو 36.9% وهي أعلى قليلاً من النسبة المحققة لمجموعة البلدان متوسطة الدخل والتي بلغت 35.8%، كما بلغت النسبة في المتوسط لمجموعة الدول في عام 2019 فقط نحو

(2) مرسي، منل جابر "أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن، أكتوبر، 2020، كلية التجارة، جامعة سوهاج، 2020، ص 90.

28.8%، في حين بلغت في مصر 39.3%، وفي المقابل بلغت في تونس 100.7%، وبلغت في الهند 19.7%، وبلغت في البرازيل 31.7%.

جدول رقم (4): تطور نسبة الدين الخارجي إلي الناتج المحلي الإجمالي في مصر مقارنة بالشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2020/1990).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مصر	78.85	86.64	74.09	65.49	62.36	55.34	46.30	37.94	37.75	34.12
الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل	48.13	53.39	52.25	55.66	56.01	51.82	47.00	43.85	45.55	44.13
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مصر	29.14	28.98	34.81	38.00	39.97	34.22	28.74	26.28	20.66	18.70
الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل	40.80	39.67	39.78	37.98	34.02	27.45	24.02	23.15	22.81	25.17
2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
17.14	15.30	14.68	16.55	13.99	15.40	21.09	36.65	41.16	39.30	37.40
23.86	23.71	25.05	25.99	25.59	26.93	26.83	27.81	28.04	28.81	28.42

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Database، الجدول من إعداد الباحث.

وفي محاولة الدراسة الربط بين مؤشر الدين الخارجي إلي الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر التنمية المستدامة في مصر ومجموعة البلدان متوسطة الدخل، وبالنظر إلي الجدول رقم (4)، يلاحظ تدهور استدامة الدين الخارجي حيث استمرار تزايد نسبة الدين الخارجي إلي الناتج المحلي الاجمالي، وهو الأمر الذي يخلق تزايد في مدفوعات خدمة الدين، وهذا يعكس اتساع الفجوة بين معدل الادخار والاستثمار، بما قد لا ينعكس إيجابياً علي مؤشر أهداف التنمية المستدامة SDG Index مستقبلاً، خاصة مع استمرار تضائل مؤشر التنمية المستدامة وهو نسبة الادخار الحقيقي إلي الناتج وهذا ربما يشير إلي أن مصر قد لا تزال في حاجة إلي المزيد من مصادر التمويل الأجنبي وكذلك استثمارات أجنبية أكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية، في حالة لم تتمكن من سد الفجوة بين الادخار والاستثمار من خلال مصادر محلية. وهو ما يعني أن الدين الخارجي كأحد مصادر التمويل ربما لم يتضح دوره في تمويل مشروعات التنمية بعد، خاصة في ظل زيادة حجمه وتزايد أعبائه وتدهور استدامته، ومن خلال المقارنات الدولية، وعلي مستوي مؤشر أهداف التنمية المستدامة SDG Index العالمي، والذي يعكس متوسط الدرجات المحققة للأهداف الإنمائية السبعة عشر المحددة من قبل مؤسسات التنمية الدولية، يلاحظ أن الاقتصاد المصري حقق الدرجة 68.79 بترتيب 83 من أصل 156 دولة عام 2020، مقابل الدرجة 60.9 بترتيب 66 من أصل 149 دولة عام 2016، في حين بلغ المؤشر ذاته في مجموعة البلدان الواقعة في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة

الدخل الدرجة 62 بترتيب 77 عام 2020، مقابل الدرجة 60 بترتيب رقم 62 عام 2016. ومن خلال هذه المقارنة يتضح انخفاض ترتيب الاقتصاد المصري علي مؤشر أهداف التنمية المستدامة SDG Index العالمي.

جدول رقم (4): نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر أهداف التنمية المستدامة في مصر، والشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2020/1990).

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2010	2005	2000	1995	1990	البيان/ السنوات	مصر
--	39.3	41.1	36.6	21	15.4	17.1	34.2	29.1	55.3	78.8	نسبة الدين الخارجي إلي ن.م.ج	
--	8.9	8.4	4.2	3.6	4.6	11.8	16.1	11.3	15.7	26.5	المؤشر المركب للتنمية المستدامة ← الأبخار الحقيقي كنسبة من ن.م.ج	
68.79	66.2	63.5	64.9	60.9	--	--	--	--	--	--	مؤشر أهداف التنمية المستدامة SDG Index Score ←	
83	92	97	87	66	--	--	--	--	--	--	مؤشر أهداف التنمية المستدامة SDG Index Rank ←	
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2010	2005	2000	1995	1990	البيان/ السنوات	الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل
--	28.8	28	27.81	26.82	26.92	23.85	27.45	40.8	51.8	48.1	نسبة الدين الخارجي إلي ن.م.ج	
--	16.1	17.4	17.5	16.5	16.9	21.2	22.3	17	14.5	14.8	← الأبخار الحقيقي كنسبة من ن.م.ج	
62	61	58	59	60	--	--	--	--	--	--	SDG Index Score ←	
77	87	89	82	62	--	--	--	--	--	--	SDG Index Rank ←	

Source: World Bank Database and Sustainable Development Solution Network, SDG Index Report, 2016:2020.

وعليه؛ يتضح أن مساهمة القروض الخارجية كأحد أدوات التمويل في تحقيق التنمية، يتوقف علي حسن إدارة الدين الخارجي بمعنى توظيف حصيلة القروض الخارجية لأغراض الانتاج والاستثمار بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالشكل الذي يخلق عائد يكفي لسداد تلك القروض وفوائدها في ذات الوقت، مع ضرورة تحسين شروط الاقتراض بحيث أن تكون هذه القروض طويلة الأجل، وغير مشروطة بقيود ذات أثار إقتصادية كتعويم العملة، أو إجتماعية أو سياسية، وأن تكون ذات فائدة منخفضة، وغير موجهة إلي أغراض إستهلاكية لا تخدم جوهر التنمية، بالشكل الذي يخلق عائداً يفوق التكلفة، بما يقود إلي تحقيق التنمية، ويعالج الأزمات المالية التي يأن منها الاقتصاد، وذلك منعاً للسقوط في فخ المديونية.

3 : الإطار التطبيقي :

يتناول هذا البند قياس أثر الدين الخارجي علي التنمية المستدامة بالتطبيق علي الاقتصاد المصري خلال الفترة (2020/1990)، وقد تم بناء النموذج القياسي بناءً على أن التنمية المستدامة تشمل ثلاثة أبعاد إقتصادي واجتماعي

وبيئي، ومن ثم يشمل النموذج القياسي العديد من المؤشرات الممثلة لتلك الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة (التي تمثل المتغير التابع) وهي تمثل المتغيرات التي يحاول النموذج القياسي أن يقيس أثر تزايد الدين الخارجي (الذي يمثل المتغير المستقل) عليها في مصر، وقد تم استخدام هذه المؤشرات كنسبة من الناتج، حيث تم استخدام مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج (GDP%) للتعبير عن الدين الخارجي، كما تم استخدام مؤشر الادخار الحقيقي (الثروة الحقيقية) كنسبة من الناتج (GDP%) (Genuine Saving GS) للتعبير عن التنمية المستدامة باعتباره مقياساً عالمياً محكماً للتنمية المستدامة⁽¹⁾. فمعدلات الادخار الحقيقي السلبية تعني أن إجمالي الثروة في الانخفاض، وأن السياسات المتبعة التي تؤدي إلي استمرار المعدلات السلبية للادخار الحقيقي ليست مستدامة والعكس، كذلك فإن الادخار الحقيقي له ميزة في عرض قضايا البيئة والموارد الطبيعية⁽²⁾.

وقد تم بناء النموذج القياسي التالي لاختبار أثر الدين الخارجي على المؤشر المركب للتنمية المستدامة، كما يلي:

$$GS_t = \beta_0 - \beta_1 \text{ External Debt}_t + \beta_2 \text{ Multilateral Debt}_t + \beta_3 \text{ Gross Natural Saving}_t + \beta_4 \text{ Environment_Exp}_t + \beta_5 \text{ Education_Exp}_t - \beta_6 \text{ Inflation}_t + \beta_7 \text{ Financial Depth}_t + \beta_8 \text{ FDI}_t + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

- تم استخدام مؤشر الادخار الحقيقي (الثروة الحقيقية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن التنمية المستدامة **Genuine Saving (% of GDP)**، وهو المتغير التابع في النموذج رقم (1)، وبحسب هذا المؤشر من خلال مقياس صافي الادخار المعدل، وبحسب من خلال المعادلة [صافي الادخار المعدل = إجمالي الادخار القومي + نفقات التعليم - (استنزاف الطاقة + استنزاف المعادن + صافي استنزاف الغابات + الأضرار الناجمة عن انبعاثات غاز CO₂ + الأضرار الناجمة عن انبعاثات الجسيمات الضارة بالمناخ)].

- تم استخدام مؤشر الدين الخارجي **External Debt (% of GDP)**، وهو المتغير المستقل الرئيسي الذي تهدف الدراسة قياس أثره على التنمية المستدامة، ووفقاً للنظرية الاقتصادية، فقد اختلفت حول طبيعة تأثير الدين الخارجي على التنمية، حيث يري البعض أن القروض الخارجية ذات أثر إيجابي، يكمن في توفير موارد مالية إضافية تسد العجز في فجوتي الموارد المحلية والتجارة الخارجية، وبالتالي تساهم في دفع عجلة النمو

(1) Aidt, Tok S "corruption and sustainable development, faculty of economic & Jesus college, university of Cambridge, United Kingdom", 2010.

(2) إبراهيم، زينب عبداللطيف "آليات تفعيل تطبيق التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري" رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2010، ص ص 69-72.

الاقتصادي⁽³⁾، في حين يري البعض الآخر أن تأثير القروض الخارجية سالباً، ويرجع ذلك إلي أن هذه القروض تستخدم لزيادة الاستهلاك وليس لزيادة الادخار⁽⁴⁾.

- تم استخدام مؤشر صافي التدفقات المالية متعددة الأطراف **Multilateral Debt (% of GDP)**، وهي تشتمل علي القروض العامة متعددة الأطراف والمضمونة من قبل الحكومة، وقروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئة التنمية الدولية، وبنوك التنمية الإقليمية، وغيرها من الوكالات متعددة الأطراف والوكالات الحكومية الدولية، وهي قروض تمنح حصراً لأغراض إقامة مشروعات التنمية المختلفة.

- تم استخدام متغير إجمالي الادخار القومي **Gross National Saving (% of GDP)**، حيث تقيس الحسابات القومية المعيارية التغير في ثروات الدول من خلال التركيز على الأصول المنتجة، وتقاس مؤونة أي دولة استعداداً للمستقبل بإجمالي مدخراتها القومية التي تعكس الكمية الاجمالية من الإنتاج غير المستهلك، فوفقاً للنظرية الاقتصادية، أنه كلما زاد رصيد الدولة من الادخار القومي كلما عزز تحقيق التنمية المستدامة، وهذا المؤشر يعبر عن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، أما الخطوة التي تلي طريق قياس الاستدامة، فتتمثل بتعديل صافي الادخار، بحيث يستوعب أصولاً أخرى معززة للتنمية المستدامة؛ مثل رأس المال البشري، والبيئة والموارد الطبيعية⁽¹⁾، وهو ما تم تضمينه في النموذج القياسي رقم (1)، في شكل متغير الإنفاق العام علي التعليم كنسبة من الناتج **(% of GDP)** **Education_Exp**، وهذا المؤشر يعبر عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، كذلك تم تضمين متغير الإنفاق العام علي حماية البيئة كنسبة من الناتج **Expenditure on environment protection (% of GDP)**، وهذا المؤشر يعبر عن البعد البيئي للتنمية المستدامة.

- تم استخدام مؤشر معدل التضخم **Inflation rate**، وما له من آثار على ارتفاع تكاليف الإنتاج، وإبطاء معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾، وهذا المؤشر يعبر عن البعد الاقتصادي كذلك البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

- تم استخدام مؤشر العمق المالي **Financial Depth**، وتم التعبير عنه من خلال متغير الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج، وذلك لبيان مدى مساهمته في تحفيز التنمية المستدامة.

(3) Rosentein Rodans, pauln "international Aid for Underdeveloped Countries" Review of Economic and Statistics, 1961, pp 107-138.

(4) Griffen, K. B. and Enos, J. L. "Foreign Assistance: Objective and Consequences, Economic Development and Cultural Change" 1970, pp 313-337.

(1) أين تكمن ثروة الأمم؟ قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين، دراسات مترجمة 29، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2008، ص 67.

(2) طوبار، محمود سمير "التحليل الاقتصادي الكلي" مكتبة المدينة، الزقازيق، مصر، 1990، ص ص 180-191.

- تم استخدام مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر **Foreign Direct Investment** ذلك كنسبة من الناتج، ووفقاً للنظرية الاقتصادية أنه كلما زادت قيمة هذا المؤشر كلما انعكس ذلك الأمر بالإيجاب علي مستويات الإنتاج والتوظيف، ومن ثم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- صياغة فرضيات الدراسة.

توجد علاقة عكسية بين تزايد الدين الخارجي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2020/1990).

- خطوات الاختبارات القياسية:

تتمثل منهجية التحليل القياسي في اختبار جذر الوحدة لبحث مدى سكون بيانات المتغيرات، يليه اختبار التكامل المشترك، وذلك باستخدام منهج اختبار الحدود **The Bounds Testing Approach** والمبني علي استخدام الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة **(ARDL)** **The Autoregressive Distributed Lag**، وانتهاءً بياضاح نتائج الاختبارات.

نتائج اختبار جذر الوحدة:

تظهر نتائج اختبار السكون أن المتغيرات ساكنة عند المستوي والفرق الأول معاً، أي أن المتغيرات مزيج من **I(0)** و **I(1)**، مما يدعم استخدام أسلوب الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة **ARDL**. وبعد أن تم دراسة مدى سكون متغيرات الدراسة، تتمثل الخطوة التالية في البحث عن وجود تكامل مشترك بين تلك المتغيرات، بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات من عدمه، والذي يعرف بأنه تكامل أو تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن⁽¹⁾.

نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل والقصير ونموذج تصحيح الخطأ باستخدام نموذج **ARDL**:

جاءت إشارات متغيرات النموذج متفقة مع النظرية الاقتصادية وفرضيات الدراسة، ويمكن تفسير نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل والقصير بناءً علي معادلتى التكامل المشترك المقدره (1،2) علي الترتيب، كذلك الجدول رقم (5) كما يلي:

(1) العبادلة، سعيد سفيان "دور سوق فلسطين للأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1997-2011)" رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص 102.

$$GS_t = \beta_0 - 0.17 \text{ External Debt}_t + 0.50 \text{ Multilateral Debt}_t + 1.55 \text{ Gross Natural Saving}_t + 0.30 \text{ Environment_Exp}_t + 0.32 \text{ Education_Exp}_t - 0.19 \text{ Inflation}_t - 0.18 \text{ Financial Depth}_t + 0.03 \text{ FDI}_t + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

$$GS_t = \beta_0 - 0.50 \text{ External Debt}_t + 0.68 \text{ Multilateral Debt}_t + 1.30 \text{ Gross Natural Saving}_t + 0.21 \text{ Environment_Exp}_t + 0.37 \text{ Education_Exp}_t - 0.15 \text{ Inflation}_t - 0.50 \text{ Financial Depth}_t + 0.07 \text{ FDI}_t + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي للدين الخارجي (LN External debt (% of GDP) كنسبة من الناتج على التنمية المستدامة ممثلاً في لوغاريتم الإيداع الحقيقي (LN GS (% of GDP) كنسبة من الناتج في الأجل الطويل والقصير عند مستوى معنوية 5%، وتشير النتائج إلى أن زيادة الدين الخارجي بنسبة 1% من الناتج سوف يؤدي إلى تناقص الثروة الحقيقية (الإيداع الحقيقي) بنسبة 0.17%، 0.51% من الناتج في المتوسط في الأجلين الطويل والقصير على الترتيب. وهذه العلاقة العكسية قد تعني أن تزايد الدين الخارجي لا يخلق زيادات حقيقية في مكونات معادلة الإيداع الحقيقي، حيث يعد عامل تسرب وتناقص للموارد المتاحة أمام الاقتصاد في سعيه نحو تحقيق التنمية المستدامة. وذلك ربما بفعل تزايد مدفوعات خدمة الدين الخارجي سنوياً.

جدول رقم (5): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل والقصير ونموذج تصحيح الخطأ.

Dependent Variable: LN GS (% of GDP)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Long-run coefficients				
LN External debt	-0.173039	0.067992	-2.544981	0.0636**
LN Multilateral debt	0.504607	0.130410	3.869386	0.0180**
LN GNS	1.553791	0.055378	28.05797	0.0000***
LN Environment_Exp	0.309048	0.053214	5.807679	0.0044***
LN Education_Exp	0.327152	0.074893	4.368262	0.0120**
LN Inflation	-0.196602	0.034715	-5.663353	0.0048***
LN Financial_depth	-0.185691	0.034189	-5.431360	0.0056***
LN FDI	0.036021	0.017701	2.034991	0.1116
Constant	-1.007575	0.214065	-4.706872	0.0093***
Error Correction Coefficient				
φ_i (CointEq(-1)*)	-1.842444	0.069651	-26.45241	0.0000***
Short-run coefficients				
LN External debt (-1)	-0.506333	0.161683	-3.131643	0.0351**
LN Multilateral debt (-1)	0.688969	0.125739	5.479372	0.0054***

<i>LN GNS</i>	1.306802	0.090647	14.41641	0.0001***
<i>LN Environment_Exp</i>	0.215115	0.044175	4.869645	0.0082***
<i>LN Education_Exp (-1)</i>	0.378187	0.061964	6.103331	0.0036***
<i>LN Inflation</i>	-0.150996	0.020233	-7.462849	0.0017***
<i>LN Financial_depth</i>	-0.505418	0.067003	-7.543183	0.0017***
<i>LN FDI (-1)</i>	0.077187	0.029298	2.634597	0.0579**
<i>Constant</i>	-1.856401	0.571575	-3.247869	0.0314**

ملحوظة: ***, **, * معنوي عند مستوي 1%، 5%، 10% على الترتيب.

وعلي العكس من التأثير السلبي للدين الخارجي علي التنمية المستدامة، فقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي كبير للقروض الخارجية متعددة الأطراف (*LN Multilateral debt (% of GDP)* علي التنمية المستدامة ممثلاً في لوغاريتم الإيداع الحقيقي (*LN GS (% of GDP)* كنسبة من الناتج في الأجل الطويل والقصير عند مستوي معنوية 5%، وتشير النتائج إلي أن زيادة القروض الخارجية متعددة الأطراف بنسبة 1% من الناتج سوف يؤدي إلي تزايد حجم الثروة الحقيقية (الإيداع الحقيقي) بنسبة 0.50%، 0.69% من الناتج في المتوسط في الأجلين الطويل والقصير علي الترتيب، وهذه العلاقة الإيجابية تعني أن القروض الخارجية متعددة الأطراف قد تخلق زيادات حقيقية في مكونات معادلة الإيداع الحقيقي، حيث تعد عامل حقن وزيادة للموارد المتاحة أمام الاقتصاد في سعيه نحو تحقيق التنمية المستدامة، حيث تُمنح هذه القروض في الأساس لأغراض التنمية وعلاج المشكلات الاقتصادية المختلفة.

وبالنسبة للمتغيرات المساعدة الأخرى والمفسرة للإيداع الحقيقي، فقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي كبير للإيداع القومي الإجمالي (*LN GNS (% of GDP)* علي التنمية المستدامة، ممثلاً في لوغاريتم الإيداع الحقيقي (*LN GS (% of GDP)* كنسبة من الناتج في الأجل الطويل والقصير عند مستوي معنوية 5%، وتشير النتائج إلي أن زيادة الإيداع القومي الإجمالي بنسبة 1% من الناتج سوف تؤدي إلي تزايد حجم الثروة الحقيقية بنسبة 1.55%، 1.3% من الناتج في المتوسط في الأجلين الطويل والقصير علي الترتيب، وهي نتيجة متوقعة، حيث إن حشد المدخرات يساهم بشكل كبير في توفير التمويل اللازم لأغراض التنمية المستدامة.

كذلك أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي علي حماية البيئة (*LN Environment_Exp (% of GDP)* علي التنمية المستدامة، ممثلاً في لوغاريتم الإيداع الحقيقي (*LN GS (% of GDP)* كنسبة من الناتج في الأجل الطويل والقصير عند مستوي معنوية 5%، وتشير النتائج إلي أن زيادة

حجم الإنفاق العام علي حماية البيئة بنسبة 1% من الناتج سوف يؤدي إلي تزايد حجم الثروة الحقيقية بنسبة 0.31%، 0.22% من الناتج في المتوسط في الأجلين الطويل والقصير علي الترتيب.

كذلك أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي علي التعليم LN Education (% of GDP) Exp علي التنمية المستدامة، ممثلاً في لوغار يتم الإدخار الحقيقي LN GS (% of GDP) كنسبة من الناتج في الأجل الطويل والقصير عند مستوي معنوية 5%، وتشير النتائج إلي أن زيادة حجم الإنفاق العام علي التعليم بنسبة 1% من الناتج سوف يؤدي إلي تزايد حجم الثروة الحقيقية بنسبة 0.33%، 0.38% من الناتج في المتوسط في الأجلين الطويل والقصير علي الترتيب.

كذلك أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي للتضخم LN Inflation علي التنمية المستدامة، ممثلاً في لوغار يتم الإدخار الحقيقي LN GS (% of GDP) كنسبة من الناتج في الأجل الطويل والقصير عند مستوي معنوية 5%، وتشير النتائج إلي أن زيادة معدل التضخم بنسبة 1% من الناتج سوف يؤدي إلي تقليص حجم الثروة الحقيقية (الإدخار الحقيقي) بنسبة 0.20%، 0.15% من الناتج في المتوسط في الأجلين الطويل والقصير علي الترتيب.

كذلك أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي للائتمان المحلي المقدم إلي القطاع الخاص LN Financial depth علي التنمية المستدامة، ممثلاً في لوغار يتم الإدخار الحقيقي LN GS (% of GDP) كنسبة من الناتج في الأجل الطويل والقصير عند مستوي معنوية 5%، وتشير النتائج إلي أن زيادة حجم الائتمان المحلي المقدم إلي القطاع الخاص بنسبة 1% من الناتج سوف يؤدي إلي تقليص حجم الثروة الحقيقية بنسبة 0.19%، 0.51% من الناتج في المتوسط في الأجلين الطويل والقصير علي الترتيب، وقد يرجع السبب في ذلك إلي أن هذا الائتمان قد لا يوجه من قبل القطاع الخاص نحو مجالات تدعم أبعاد ومجالات التنمية المستدامة.

كذلك أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر LN FDI علي التنمية المستدامة، ممثلاً في لوغار يتم الإدخار الحقيقي LN GS (% of GDP) كنسبة من الناتج في الأجل الطويل والقصير عند مستوي معنوية 5%، وتشير النتائج إلي أن زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% من الناتج سوف يؤدي إلي زيادة حجم الثروة الحقيقية بنسبة 0.036%، 0.078% من الناتج في المتوسط في الأجلين الطويل والقصير علي الترتيب.

4 : الخلاصة ونتائج البحث:

1- يخلص هذا البحث إلي أن تزايد الدين الخارجي يساهم في هروب رؤوس الأموال إلي الخارج، ويؤثر سلبياً علي الاستثمار المحلي الاجمالي، ومن ثم يؤثر سلبياً علي النمو الاقتصادي، كذلك أنه عند المستويات المرتفعة من الدين العام فإن النفقات الاجتماعية تتجه إلى الانخفاض، حيث أن القروض التي تحصل عليها الدول من المنظمات متعددة الأطراف لا تعمل على تحسين النتائج السلبية الناتجة عن تزايد الدين العام، وذلك بسبب ارتفاع أعباء خدمة الدين وارتفاع معدلات الفائدة بالإضافة إلى أن الدين العام يحل محل الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية. وعلي الجهة الأخرى توجد علاقة إيجابية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية، حيث تفسر الديون الخارجية نسبة كبيرة من التغير في الناتج، وتؤيد هذه النتائج وجهة النظر القائلة إن للديون الخارجية تأثير إيجابي علي النمو الاقتصادي، وهو ما يعكس اتفاق القروض علي أوجه انتاجية واستثمارية حققت عائد إيجابي. حيث أدى استغلال تلك القروض في الصناعات التصديرية إلي نمو الاقتصاد، وهذا ما تؤيدته النظرية الاقتصادية الكينزية حيث أن عدم وصول الدول المدينة إلي الحد المفرط (وهو الحد الذي لا يمكن للدولة المدينة الاستمرار في سداد ديونها وعجزها عن توفير التمويل اللازم للتنمية) تستطيع بهذه القروض تحقيق التنمية واستغلالها في المشاريع التنموية لرفع مستوي النمو.

2- تري الدراسة أن مساهمة القروض الخارجية كأحد أدوات التمويل في تحقيق التنمية، يتوقف علي حسن إدارة الدين الخارجي بمعنى توظيف حصيلة القروض الخارجية لأغراض الانتاج والاستثمار، بالشكل الذي يخلق عائد يكفي لسداد تلك القروض وفوائدها، مع ضرورة تحسين شروط الاقتراض بحيث أن تكون هذه القروض طويلة الأجل، وغير مشروطة بقيود ذات أثار إجتماعية أو سياسية كتعويم العملة، وأن تكون ذات فائدة منخفضة، وغير موجهة إلي أغراض إستهلاكية لا تخدم جوهر التنمية، بالشكل الذي يخلق عائداً يفوق التكلفة، بما يقود إلي تحقيق التنمية المستهدفة، ويعالج الأزمات المالية التي يأن منها الاقتصاد، وذلك منعاً للسقوط في فخ المديونية.

3- في محاولة الدراسة الربط بين مؤشر الدين الخارجي إلي الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنمية المستدامة في مصر ومجموعة البلدان متوسطة الدخل، تبين تدهور استدامة الدين الخارجي، أي استمرار تزايد نسبة الدين الخارجي إلى الناتج، وهو الأمر الذي يخلق تزايد في مدفوعات خدمة الدين، وهذا يعكس اتساع الفجوة بين معدل الادخار والاستثمار، بما قد لا ينعكس إيجابياً علي مؤشر أهداف التنمية المستدامة العالمي **SDG Index** مستقبلاً، خاصة مع استمرار تضائل مؤشر التنمية المستدامة وهو نسبة الادخار الحقيقي إلي الناتج وهذا ربما

يشير إلى أن مصر قد لا تزال في حاجة إلى المزيد من مصادر التمويل الأجنبي وكذلك استثمارات أجنبية أكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية، في حالة لم تتمكن من سد الفجوة بين الادخار والاستثمار من خلال مصادر محلية. وهو ما يعني أن الدين الخارجي كأحد مصادر التمويل ربما لم يتضح دوره في تمويل مشروعات التنمية، خاصة في ظل زيادة حجمه وتزايد أعبائه وعدم استدامته بفعل تزايد نسبته إلى الناتج، ومن خلال المقارنات الدولية، وعلى مستوى مؤشر أهداف التنمية المستدامة العالمي SDG Index، والذي يعكس متوسط الدرجات المحققة للأهداف الإنمائية السبعة عشر المحددة من قبل مؤسسات التنمية الدولية، يلاحظ أن الاقتصاد المصري حقق الدرجة 68.79 بترتيب 83 من أصل 156 دولة عام 2020، مقابل الدرجة 60.9 بترتيب 66 من أصل 149 دولة عام 2016، في حين بلغ المؤشر ذاته في مجموعة البلدان الواقعة في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل الدرجة 62 بترتيب 77 عام 2020، مقابل الدرجة 60 بترتيب رقم 62 عام 2016. وعليه يتضح انخفاض ترتيب الاقتصاد المصري بناءً على مؤشر أهداف التنمية المستدامة العالمي.

4- أظهرت نتائج الإختبارات القياسية وجود تأثير سلبي للدين الخارجي كنسبة من الناتج على التنمية المستدامة ممثلاً في لوغاريتم الإذخار الحقيقي كنسبة من الناتج في الأجل الطويل والقصير عند مستوي معنوية 5%، وتشير النتائج إلى أن زيادة الدين الخارجي بنسبة 1% من الناتج سوف يؤدي إلى تناقص الثروة الحقيقية بنسبة 0.17%، 0.51% من الناتج في المتوسط في الأجلين الطويل والقصير على الترتيب. وهذه العلاقة العكسية تعني أن تزايد الدين الخارجي لا يخلق زيادات حقيقية في مكونات معادلة الإذخار الحقيقي، حيث يعد عامل تسرب وتناقص للموارد المتاحة أمام الاقتصاد في سعيه نحو تحقيق التنمية المستدامة. وذلك ربما بفعل تزايد مدفوعات خدمة الدين الخارجي سنوياً.

5- وعلى العكس من التأثير السلبي للدين الخارجي على التنمية المستدامة، فقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي كبير للقروض الخارجية متعددة الأطراف على التنمية المستدامة ممثلاً في لوغاريتم الإذخار الحقيقي كنسبة من الناتج في الأجل الطويل والقصير عند مستوي معنوية 5%، وتشير النتائج إلى أن زيادة القروض الخارجية متعددة الأطراف بنسبة 1% من الناتج سوف يؤدي إلى تزايد حجم الثروة الحقيقية بنسبة 0.50%، 0.69% من الناتج في المتوسط في الأجلين الطويل والقصير على الترتيب، وهذه العلاقة الإيجابية تعني أن القروض الخارجية متعددة الأطراف تخلق زيادات حقيقية في مكونات معادلة الإذخار الحقيقي، حيث تعد عامل حقن وزيادة للموارد المتاحة أمام الاقتصاد في سعيه نحو تحقيق التنمية المستدامة. حيث تُمنح هذه القروض في الأساس للأغراض التنموية وعلاج المشكلات الاقتصادية المختلفة.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- 1) إبراهيم، زينب عبداللطيف "آليات تفعيل تطبيق التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2010.
- 2) استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 2015.
- 3) إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 2016.
- 4) الأمم المتحدة: الجمعية العامة: تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الدورة السبعون، 2015.
- 5) أمين، جلال "قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلي عهد مبارك" دار الشروق، القاهرة، 2012.
- 6) أين تكمن ثروة الأمم؟ قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين، دراسات مترجمة 29، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2008.
- 7) بن سديرة، عمر "الاستثمار الأجنبي كإستراتيجية للتنمية المستدامة" كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 2008.
- 8) البنك المركزي المصري "المجلة الاقتصادية: مستندات الوضع الخارجي للاقتصاد المصري"، 2020.
- 9) بواعث القلق: الدين الخارجي في مصر، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، 2020.
- 10) حاجم، سهير إبراهيم "الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة" منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2014.
- 11) الدّين الخارجي في 2019: كيف زادت الأعباء وارتفع الجنيه، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، 2020.
- 12) زكي، رمزي "الديون والتنمية - القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية"، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.
- 13) سليمان، يالجبين فاتح "آفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل الديون الخارجية: دراسة تحليلية لعينة من دول جنوب شرق آسيا" مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد رقم 3، العدد 1، 2013.
- 14) طوبار، محمود سمير "التحليل الاقتصادي الكلي" مكتبة المدينة، الزقازيق، مصر، 1990.

- 15) العبدالله، سعيد سفيان "دور سوق فلسطين للأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1997-2011)" رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.
- 16) العباس، بلقاسم " إدارة الديون الخارجية" معهد التخطيط العربي، سلسلة جسر التنمية، الكويت، العدد 30، يونية 2014.
- 17) عبدالسلام، محمد السيد "الأمن الغذائي للوطن العربي" المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1988.
- 18) عبدالغفار، عبدالغفار فاروق "الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية دراسة الحالة المصرية" مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 17، 2017، وزارة المالية، مصر، 2017.
- 19) عبلة، زينة "التحديات التي تواجه فعالية تمويل التنمية" شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان، 2017.
- 20) عزت، أحمد، وآخرون " المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي " بحث منشور بمجلة المركز الديمقراطي العربي، 2021.
- 21) فاروق، عبدالغفار "الدين الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية دراسة حالة مصر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، 2017.
- 22) مرسي، منال جابر "أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن، أكتوبر، 2020، كلية التجارة، جامعة سوهاج، 2020.
- 23) منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)، سلسلة علمية محكمة، معهد التخطيط القومي، مصر، أغسطس 2019.
- 24) المنشاوي، خالد "لماذا قفز الدين الخارجي لمصر بشكل مفاجئ" جريدة اندبندنت عربية independent Arabia، أكتوبر، 2020.
- 25) موسشيت، دوجلاس "مبادئ التنمية المستدامة" ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط1، 2000.

المراجع باللغة الانجليزية:

- 26) Aidt, Tok S "corruption and sustainable development, faculty of economic & Jesus college, university of Cambridge, United Kingdom", 2010.

- 27)Diego R. Calvo, et “External Debt & Economic Growth” Mälardalen University, School of Sustainable Development of Society and Technology, Sweden , 2009.
- 28)Eduardo, Lora “Public Debt and Social Expenditure: Friends or Foes?” Inter-American Development Bank, George Washington University, Research Dept. III. Title. IV. Series, 2006.
- 29)Griffen, K. B. and Enos, J. L. “Foreign Assistance: Objective and Consequences, Economic Development and Cultural Change”1970.
- 30)Jacques, Morisset “Can Debt-Reduction Policies Restore Investment and Economic Growth in Highly indebted Countries, A Macroeconomic Framework Applied to Argentina” International Economics Department, The World Bank, May1991.
- 31)Nela, Vlahinić “The External Debt Sustainability in Southeast European Countries: The Analysis of Debt Indicators” Paper presented at International conference From Transition to Sustainable Development: The Path to European Integration” Faculty of Economics, Sarajevo, 2006.
- 32)Rosentein Rodans, pauln “international Aid for Underdeveloped Countries” Review of Economic and Statistics, 1961.
- 33)Zakaria, Khaled “Fiscal Decentralization as an Approach to Finance and Achieve SDGs in Africa” A Research Paper Presented to the UNECA’s High Level Policy Dialogue on Development Planning in Africa, Egypt, 2018.

Abstract:

This research examined the development of Egypt's external public debt and its various indicators during the period (1990/2020), and whether or not the Egyptian economy has exceeded the safe limit, as well as the concept of sustainable development, its characteristics and its objectives. It determined the extent of the contribution of foreign loans to the financing of development operations in Egypt, and finally measured the impact of foreign debt on sustainable development. The methodology of the standard analysis was the co-integration test, using the Bounds Testing Approach based on the use of self-regressive periods (ARDL). The study found an inverse relationship between the increase in external public debt, expressed in the ratio of external debt to GDP, and sustainable development, expressed in the ratio of real savings to GDP. This inverse relationship means that the increase in external debt does not create real increases in the components of the equation of real savings, as it is a leakage and decrease of the resources available to the economy in its pursuit of sustainable development. This may be due to the increase in external debt service payments annually. While the results show a positive relationship between multilateral external loans as a proportion of GDP and sustainable development, this positive relationship means that multilateral external loans create real increases in the components of the real savings equation, as they are an injection factor and an increase in the resources available to the economy in its pursuit of sustainable development. These loans are granted mainly for development purposes and the treatment of various economic problems.

Keywords: external public debt, development of the size of external public debt, indicators of external public debt, sustainable development.